

محضر الجلسة 348

التاريخ: الثلاثاء 23 ربيع لثاني 1424 (2003/06/24)
الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني
لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية و35 دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد عبد السلام بروال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون

نعقد جلستنا هاته المخصصة للأسئلة الشفوية التي يضعها السادة المستشارون وكذلك سوف نستمع إلى جواب الحكومة على هاته الأسئلة، فقبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل في هاته الجلسة أطلب من السيد الأمين إن كان هناك مستجدات أو مراسلات وردت على المكتب هذا الأسبوع. لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفى، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس، توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 03-24 ويتعلق بتغيير وتنظيم مجموعة القانون الجنائي، وكالعادة توصلت رئاسة المجلس كذلك بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية، أولا عدد الأسئلة الشفاهية 31 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية 3 أسئلة وتم سحب أو تحويل سؤال واحد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، قلت قبل أن نشرع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جلسة هذا اليوم هناك بعض طلبات الإحاطة علم المجلس توصلت بها رئاسة المجلس وأعطي الكلمة لأول طالب لإحاطة المجلس علما بطارئ إلى السيد رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل، السيد أزيغ لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد القادر أزيغ:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين بالفعل في إطار إحاطة مجلسنا الموقر علما بحدث ويتعلق بالتطورات التي يعرفها قطاع أساسي وهو قطاع الوظيفة العمومية، فكما نعرف أن الفئات

المكونة لقطاع الوظيفة العمومية خاصة المتصرفين والتقنيين والإعلاميين، فهذه الفئات ونظرا لطبيعة المرحلة التي هي إصلاح الوظيفة العمومية والتي تدخل في إطار الأوراش ديال الإصلاح الكبرى اللي داخلاها بلادنا عندهم واحد الإشكال كبير ديال القانون الأساسي وديال التعويضات.

الآن كايئة واحد الحركة مستمرة في قطاع الوظيفة العمومية كنتنناو أن هذه الحركة وهذا التساؤل وهذه المكاسب ديال هذه الفئات التي هي النظام الأساسي ونظام التعويضات يكون عندها صدى عند الحكومة ويتم معالجة هذا الملف في شموليته باش ندخلو للاستحقاقات المقبلة في جو اجتماعي يسوده التوافق والسلم الاجتماع، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ثاني طالب الكلمة في إطار إحاطة المجلس بطارئ، هناك ثلاثة رؤساء فرق، أرصدهم كالتالي، السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري السيد رئيس الفريق الديموقراطي ثم السيد رئيس الفرق الحركية أو القطب الحركي، الحاج أحمد البنا لكم الكلمة في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد أحمد البنا:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عرفت بلادنا ابتداء من 16 يونيو إضرابات شنها أصحاب الشاحنات يعني أصحاب نقل البضائع اللي هذا الإضراب هذا خلف واحد التأثير سلبي على الإنتاج الفلاحي، فجميع المنتوجات الفلاحية الآن بالأخص المنتج الموسمي تضرر من هذا الإضراب، بحيث أن جل الفلاحة الآن جنوا الغلة وما لقاوش لمن ينقلوها حتى القطاع ديال الحبوب حتى هو بدوره الآن عرف واحد التدني ديال الأثمان اللي هو أثر على الفلاحة فبالقرار الذي اتخذته الوزارة طبقا للقانون، أنها سمحت لشاحنات اللي المحملة ديالها يعني هي فارغة كتعمل 8 طن، إنها يمكنها تحمل ما بين 3 و6 أطنان في إطار قانون التحرير، هذا القانون اللي هو تضررت منه واحد العدد ديال الأسر..

وسبق لنا أننا ألقينا هذا السؤال، طرحنا هذا السؤال على الوزارة الوقت الذي كان فيه الإضراب الأول إلا أن الوزارة استخفت بذلك الإضراب اللي الآن راه بدأ في 16 ماي من 16 يونيو راهم باقين لحد الساعة مستمر.

أيام الثالثة واش متفكروش واش ما كتعرفوش أن المغرب من طنجة للكويرة كل العمود الفقري ديالو هما دوك الشاحنات الصغار، اللي كيقلوا ينقلوا ويياتوا ينقلوا راه هذه مسألة خطيرة.

ثم هذا الشيء راه عنده انعكاسات كبيرة في المدن الكبرى لأنه داب اليوم المكتب الوطني للنقل راه عنده شروط للنقل وعنده أئمة اللي ما عندها علاقة الي كتعكس على المستهلك في هذه الظروف لأنه داب الأئمة ديال النقل راه ارتفعت لأنه المكتب الوطني للنقل راه كيرفع الأئمة ديالو من طبيعة الحال كتعكس على المستهلك فحنا كنشوف كان الحكومة ما كيناش، مكينة لامفاوضة مع هاذ الناس لا ولو دارو الخمسة أيام الأولى ما جاوبهم حد زادوا الثانية وغاديين للثالثة وإلى أين هذا الشيء أتمنى أن الحكومة تأخذ الأمور بجدية وتتوظ تشوف هاذ الناس توجد معهم حل أنا ما كناقش القانون. القانون من طبيعة الحال راه داز هنا والي بغي يدير شي حاجة يجيب تعديلات..

وأنا كنتمنى هاذ الإخوان وكنتوجه لهم هاذ الناس اللي ديرين الإضراب إلى عندهم شي حاجة يجو عند السادة البرلمانين ويعملوا لهم تعديلات ويعملوا لهم مسائل ولكن يطلقوا الوضعية ما يخلوش الحالة اللي هي هكذا، شكرا السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة لثالث متدخل أظن في نفس الموضوع السي عبد لعزیز القرية رئيس فريق الاتحاد الديمقراطي.

السيد المستشار عبد العزيز القرية:

شكرا السيد

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر باسم القطب الحركي بقضية طارئة وتتمثل في إضراب أرباب الشاحنات الصغرى، هذا الإضراب الذي استمر لمدة أسبوع كامل ولازال مفتوحا حيث أن المضربين توعدوا بتمديد فترة الإضراب إلى حين الوصول إلى حل شامل يعالج كل المشاكل التي يواجهونها..

ففي الوقت الذي كان أرباب هذه الشاحنات ينتظرون الكف عن الحجز والعقاب وتنفيذ رفع الحمولة وإجراء التعديلات الضرورية على القانون المنظم جاء تأكيد الوزارة بتأجيل تنفيذ رفع وزن الحمولة إلى ما بعد نهاية التحرير الذي يفرض ضرورة توفر مالكي هذه

فالمطلوب من الحكومة أنها تجلس مع هذه الشريحة لأنها تضررت لا الشريحة نفسها ولا المواطن المغربي من الغلاء، هذا الغلاء إلى نتج عن هذا الإضراب فراه كاین الفلاحة اللي كتباع في البحيرة ديالها بدرهم وفي أماكن أخرى كتباع ب10 دراهم فما كينش واحد، راه وقع خلل، خلل كبيرة، فالمطلوب الآن و اللي كنطلبو من الحكومة أنها تجلس مع هذه الشركة وتحاول تحل الإشكالية ديالها لأنها كتعرف واحد الحالة نفسية اللي أثرت على الأسر ديالها، والعائلات ديالها وعلى جميع المواطنين المغاربة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي، السيد سعيد التلاوي تفضلوا، السي سعيد تفضلوا.

السيد سعيد التلاوي رئيس الفريق الديمقراطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

سبق للفريق الديمقراطي كان كتب واحد الرسالة وكنشوفو مفهمناش علاش إلى حد الآن الرسالة ديالنا ما تقرأتش كسائر الرسائل وعرفنا أنها دارت في المكتب وتكلم على قضية الترتيب هذه نقطة فيما يخص السيد الرئيس الإحاطة ديالنا بطبيعة الحال كتعلق بموضوع الساعة اللي هو الشاحنات.

أنا ما غاديش ندخل في القانون أ السيد الرئيس أو أناقش وضعية القانون، ولكن بغيت بناقش الوضعية الراهنة التي تعيشها البلاد الآن، احنا كنا نتمنى بكل إخلاص لأنه في الصباح لما تقدمنا بالإحاطات من بعد اجتماع الفرق طبقا للقانون الداخلي ولت عندنا واحد السنة هنا تطلبوا منا موضوع الإحاطة فمع العلم أن المادة 128 مكتقولش على أنه ما هو موضوع الإحاطة كيقولك رئيس الفريق يمكن له تيقدم بإحاطة وأعطيناها الموضوع على أساس أننا نتتأناو ان وزير النقل يتفهم المشكل الآن في الساعة اللي كنهديروا. 45 شاحنة محملة مادة السمك وممنوعة تخرج لأنها إذا خرجت غادي يهرسوها.

خاص المخزن احمي البلاد، من الناس اللي دايرين الإضراب اللي بغي يدير الإضراب هذا شعلو وحقه ولكن اللي ما بغاش يدير الإضراب خصهم يخليوه يشتغل وكيخص الدولة تحميه، الحكومة تحميه، تخليه يشتغل بطبيعة الحال كذلك كيخصنا هذه الوضعية إلى أين الخمسة أيام الأولى، الخمسة أيام الثانية، والخمسة

الاتفاق أيضا له قاعدة وهي قاعدة استثنائية كلما تبين للزملاء أو رؤساء الفرق أن زميل لهم في حالة مرض فعلي وليس مصطنع إلا وأتاحوا الفرصة لفريقه عن من ينوب عنه والدليل على ذلك أن استمعنا الآن إلى زميل ناب عن رئيس فريق شفاه الله..

إذن وأتمنى كذلك ألا يكون الاستثناء من الاستثناء أنا تلتمس يعني من الأخ السي الحاج البنا باش ما يحرمناش من هذا وتتنمون باش ما يكون أي مكروه عند أي رئيس فريق من الرؤساء الفرق ديالنا، يكونوا كلهم أصحاء لكي لا يغيب أي أحد. نتمنى لهم الشفاء إلى كايين ما كايين وإلى بغيت نخلق مشكل أتنازل يعني باش ما إلى ما كايين مشكل هو السي عبد الحق الآن في حالة علاج وهذا الشيء راكم عرفتو إلى ما كين مشكل أنا دائما تحت الإذن ديال الزملاء ديالي.

شكرا للإخوة رؤساء الفرق اللذين تفهمو الوضعية وشكرا لهم مرة أخرى إذن السيد الرئيس زملائي المستشارين قرر الفريق الاستقلالي استعمال آلية طلب الإحاطة طبقا لمقتضيات النظام الداخلي من أجل التنبيه إلى مضاعفة الوضعية الإدارية والقانونية لمؤطري محاربة الأمية بالمساجد اللذين يوجدون الآن في وضعية اعتصام مفتوح ابتداء من 9 يونيو الجاري.

السيد الرئيس بالأمس فقط عاش هاد المجلس الموقر حدثا تاريخيا حيث صوتنا بالإجماع على مدونة الشغل التي اعتبرها الجميع مكسبا حاسما في تنظيم علاقة الشغل وضمان الحقوق و الواجبات وفي الوقت الذي نعتز فيه بهذا الإنجاز التشريعي المهم نسجل مع الأسف أن عددا من الأطر المؤهلة الشاببة تجد نفسها في وضعية غير سوية تجاه الإدارة العمومية، أطر نوادي عليها للمساهمة في ورش اجتماعي كبير أعطى بشانه جلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليمات واضحة حيث أعلن في خطابه ذكرى 47 في ثورة الملك والشعب عن أوامره السامية بفتح المساجد لدروس محو الأمية وفق برنامج محكم ومضبوط وكلف وزارة الأوقاف بتنفيذه بكل ما يقتضي من مدرسين ومدرسات المجازين والعاطلين..

وبعد المباراة التي أجرتها الوزارة والدورة التدريبية التي نظمتها لفائدة الناجحين وعددهم 200 من الخرجين ذوي الشهادات العليا انطلق هذا البرنامج المهم منذ سبتمبر 2000 دون أن تلتفت وزارة الأوقاف لتسوية أوضاع هؤلاء المؤطرين بل أنها ميزت من بينهم لإدماج فئة قليلة بدون موجب قانوني يذكر واكتفت ببذل

الشاحنات على "البطانتا" والسجل التجاري ولكل هذه الأسباب قام أرباب الشاحنات بشن إضرابهم المفتوح السيد الرئيس إن أكثر من 1500 مضرب كانوا على مدى أسبوع كامل يعرقلون حركة نقل البضائع في جميع مناطق المملكة مما تسبب في تعطيل حركة توزيع البضائع وخاصة الفواكه والخضر أدى هذا إلى ارتفاع ملموس في الأثمنة تضرر جراه المستهلك الوطني.

إن استمرار هذا الإضراب وبالمسار الذي أخذه سيكون له لامحالة انعكاسات سلبية على مجموعة من القطاعات المنتجة خاصة القطاع الفلاحي الذي يلجأ بشكل مكثف إلى الشاحنات ذات الحمولة المتوسطة أقل 8 طن من أجل نقل المنتوجات الفلاحية من الضيعات إلى الأسواق الداخلية كما أنه يعرقل حركة تنقل سكان بعض المناطق النائية ببلادنا العزيز الذين يتخذون من مثل هذه الشاحنات وسيلة تنقلهم الوحيدة في غياب وسائل النقل المسافرين في هذه المناطق.

ولعل غياب أي حوار مفتوح في نظرنا بين الوزارة الوصية وأرباب الشاحنات الصغرى هو ما يزيد الأمر تعقيدا ولهذا ومن هذا المنبر ندعو الحكومة إلى فتح حوار عاجل مع هذه الشريحة من الفاعلين في قطاع النقل الطرقي قصد الوقوف على كل المشاكل والإكراهات التي تواجه أرباب أصحاب الشاحنات الصغرى وتوخي المرونة في تطبيق بنود تحرير النقل ومراعاة لخصوصيات هذا النشاط وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار المحترم آخر طلب إحاطة المجلس علما هو السيد رئيس الفريق الاستقلالي أظن أن الموضوع موضوع آخر الأستاذ الأنصاري باسم الفريق الذي نتمنى له الشفاء العاجل والصحة والعافية لكم الكلمة السيد الأنصاري السيد لكم واسع النظر فالسادة رؤساء الفرق الأخرى اجتمعوا وقرروا أن من يضع أو يثير مواضيع إحاطة المجلس علما هم السادة رؤساء الفرق ولم يتفقوا على من يعرضهم ولو في الحالة التي يوجد عليها السي عبد الحق التازي فرجاني أن تسهلوا مأمورية الرئاسة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

أتمنى أن لا يكون هذا الموضوع موضوع نقاش في ما بيننا حنا كلنا زملاء وأنا من أول من ينضبط بأي قرار اتخذه رؤساء الفرق المحترمين ولكن أعتقد أن هذا

لنأخذ الوقت الكافي لنجد صيغة توافقية لهذه الأزمة التي نعيشها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. أنا أسف استمعت بامعان لكافة الإحاطات فهي أسئلة مدققة حول موضوع معين وهذا ماشي هو الجوهر. الجوهر هو ما ختم به السادة رؤساء الفرق تدخلاتهم كلهم يطلبون من الحكومات اتخاذ الإجراءات اللازمة هل هذا هو إحاطة لكم واسع النظر إذن الكلمة نعطيهما لك لا بد من إذن ديال المجلس، السي عبد الله.

المستشار السيد عبد الله الشرفاوي:

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارون،

أكثر من مرة أنا شخصيا حضرت هاذ الموضوع ديال إحاطة المجلس علما وقلت أنها طريقة ملتوية لوضع الأسئلة هذا من الملاحظة الأولى طريقة ملتوية وتحت منها جوج سطر بالأحمر ثانيا الملاحظة الثانية إذا اتخذنا كقاعدة أنه الوزير يمكن يجاوب على نقطة نظام خصها تأخذ قاعدة غدا أي وزير طلب يعقب ما خصناش نناقشها تعطاه الكلمة مباشرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أنا أشاطر الرأي الأستاذ الفاضلي لأنه الإحاطة واضحة والمادة واضحة حنا صحيح تمنينا من قلب خالص وبروح وطنية أن الموضوع يتعالج داخل الحكومة فعوض باش يجاوبنا حنا هنا أنا نتتمنى أن الحكومة. في هاذ العشية تستدعي هاذ الناس وتوجد معهم حل راهم كيتصنتو ووزير النقل تيتصنت كذلك حنا كنتمنو أن أرباب المعامل ولى الحكومة بغات دير شي موضوع تجيبهم للجنة ونفضو هذا المشكل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم لا كان خصنا ننهي هذا الموضوع إذن بما أن المجلس اتفق، إذن الأسئلة الأتية هناك أربع أسئلة أتية تهم القطاعات الثلاث الاتصال، الشؤون الاقتصادية، والتربية الوطنية. وأعطى الكلمة لأول واضح السؤال حول تفعيل قوانين التحرير للمستشارين المحترمين السادة عبد السلام بلقشور، عيد

الوعد للباقيين قبل أن تصدر وثيقة بشكل الاتفاق يضرب في الصميم حقوق هذه الأطر التي اشتغلت لمدة ثلاث سنوات ومنها من يعول أسرة وترتبط بذمته ديون والتزامات فكيف تفسر الحكومة اليوم هذه الوضعية وهي التي تتبنى مبادرة راندة هي مسيرة النور للقضاء على الأمية في أفق 2015 وتعطي الأولوية في برنامجها الاجتماعي لتوسيع قاعدة التشغيل وضمان حقوق الأجراء فكيف إذن يتم اتجاه وضعية المؤطرين محو الأمية في المساجد يتم التنقل لمطالبهم العادلة بالتسوية القانونية والإدارية؟

إنها أسئلة تنتظر من الحكومة التجاوب معها بإجابة ضرورية ومن هذا المنبر لي ملتمس ورجاء وهو أن تحتتم للجنة المختصة مع السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لتتناقش هذا الموضوع وتجد له مخرجا وشكرا على تعاون السادة رؤساء الفرق والرؤساء والزملاء المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. من خلال الإحاطات التي استمعنا ليها خصوصا ما يتعلق بالنقل الطرقي وجهت أسئلة للحكومة، قلت بأن المواضيع لا أقول الأسئلة. مواضيع أثيرت وطلب من الحكومة أن تتخذ ما تتخذ والحكومة حاضرة هنا هل بإذنكم وأظن في الصالح ديالهم سيتمعوا ولو الجواب الأولي ديال الحكومة إذن السيد الوزير لكم الكلمة بصفة استثنائية، أنا ما يمكليس الزميل والزملاء يطلبوا الكلمة في إطار نقطة نظام أو غير نقطة نظام نقل لا ولكن هناك ضوابط اتفقنا عليها واحد من الزملاء يتفق يتصرف كما يشاء.

المستشار السيد محمد فاضلي:

شكرا السيد الرئيس،

استسمح إن طلبت الكلمة في إطار نقطة نظام للتذكير فقط أن المادة 128 تعطي الحق لرؤساء الفرق بأن يحيطوا المجلس علما فقط إذا اعتبرنا أن المواضيع التي أثيرت لا بد من أن تجيب عليها الحكومة فسندرج من إطار إلى إطار آخر وهي الأسئلة والأجوبة ونحن إذا كنا سنطلب الجواب على الإضراب فنفضل أن يأتي الوزير المعني كي نكون نحاور الوزير المختص لأن هذه الأمور عندها انعكاسات، اقتصادية سياسية، انعكاسات على العيش ديال المواطنين فأرجوكم السيد الرئيس إذا كان السيد الوزير مستعد للحوار في هاذ الموضوع فنعتقد جلسة مختصة وفي إطار لجنة مختصة

إلى إصلاح المشهد الإعلامي الوطني على إعداد مشروع قانون السمعى البصرى الذى يوجد فى مراحل صياغته النهائية وذلك فى إطار الحوار والتشاور مع الشركاء والفاعلين وعل المتدخلين فى هذا القطاع. ومن المرتقب عرض القانون على البرلمان فى دورته الخريفية المقبلة بحول الله.

وفى انتظار ذلك تعمل الوزارة على اتخاذ بعض التدابير الأساسية خاصة بعد الاجتماع الذى عقده قبل أسبوعين تقريبا للجنة ديال التتبع اقتراحات وتوصيات اليومين الدراسيين الذى نظمتهم الوزارة فى شهر أبريل الماضى والتتبع بنكب أساسا على إعادة هيكلة القطاع السمعى البصرى العمومى فى الجوانب التديبيرية والتقنية والبشرية وكذلك بهدف تقوية نجاعة هذا القطاع والتنافسية ديالو خاصة بعد تحريره كذلك تنكب على إعادة تجهيز الشبكة الوطنية للبت والإرسال.

وهذا الإجراءات المتخذة كتهدف كذلك إلى إحداث قناة برلمانية قناة فضائية موحدة بالإضافة إلى إحداث مركز وطنى للإنتاج التلفزيونى من خلال استكمال التجهيزات الضرورية إلى ذلك فيما يتعلق بالشق الثانى من سؤالكم حول الدور المخصص أو الموكول لوزارة الاتصال من الآن فصاعدا فى إطار الخريطة الإعلامية المرتقبة.

فبإيجاز يمكن تحديد هذا الدور فى رسم هذه السياسة الشمولية الذى بلدنا فى أمس الحاجة إليها خاصة بالنظر للمشروع الحدائى الديمقراطى الذى كنبو أننا ننبينه فى بلدنا كذلك اعتماد استراتيجية تواصلية جديدة للحكومة احترام المهام التربوية للمرفق العام الذى يجب أنه يصلح به تقديم الدعم الضرورى لكافة المهنيين والمتدخلين فى هذا القطاع ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة بالتهوض بالقطاعات التى يشتغلون فيها. وأخيرا توفير الإمكانيات البشرية والتقنية والمادية المناسبة لمواكبة هذا الورش ديال إصلاح القطاع السمعى والبصرى المغربى، شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد الوزير. السؤال الموالى دائما فى نفس القطاع لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرًا السيد الرئيس.

كنشكر السيد الوزير على هاذ الإجابة ديالو الشافية والطاقية والمقنعة لكن من خلال الأجوبة ديالكم كنلمس بأن كبير ديال العمل واللى ماشى سهل لأنه كايين

الله بلقشور، والسى لحسن بجديكن مولاي عبد السلام لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرًا مولاي عبد السلام رئيس الجلسة،
شكرًا السادة الوزراء،

إخوانى المستشارين، من المؤكد أن تحرير الإعلام السمعى البصرى وكذا صدور الظهير الشريف المحدث للهيئات العليا السمعى البصرى يشكلان لا محالة منعطفًا مهما وتحولًا جذريًا فى المشهد الإعلامى المغربى وإذ أن عقودًا خلت من احتكار الدولة للإعلام قد أثر سلبًا على المنتج الإذاعى والتلفزيونى حتى أضحي ضعيفًا أمام ضخامة الاستثمارات والإمكانيات التى يتوفر عليها القنوات العربية والأجنبية فمن نافذة القول إن التحرير من شأنه المساهمة فى تقوية القطاع للرفع من الخدمة العمومية والرقى بالمنتج السمعى البصرى وتفعيل الإذاعات الجهوية.

واستسمح السيد الوزير على واحد الكلمة لأنه كايين واحد الخطأ مطبعى وأنا برى منها حتى يتمكن المغرب من مواكبة مسلسل التنمية الجهوية التى يصبو إليها أخذًا بعين الاعتبار المنتج الذى يزخر به مجتمعنا لغويا وثقافيا كما سيساهم تحرير الإعلام السمعى البصرى فى مصالحة المشاهد المغربى مع المنتج الوطنى.

وفى هذا السياق نسانلكم السيد الوزير على الإجراءات التى اتخذتها الوزارة لتفعيل قوانين التحرير وما هو موقع وزارتك فى الخريطة الإعلامية الجديدة وشكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم للسيد وزير الاتصال الناطق الرسمى باسم الحكومة تفضلوا السى الوزير.

السيد نبيل بنعبد الله، وزير الاتصال الناطق الرسمى باسم الحكومة:

شكرًا السيد الرئيس،

لسادة المستشارين المحترمون،

أشكر فى البداية السادة المستشارين المحترمين على تساؤلهم الهام حول الإجراءات المتخذة حول تفعيل القوانين تحرير القطاع السمعى البصرى وجوابا على هذا السؤال أذكركم بأنه على إثر صدور قانون رفع احتكار الدولة على القطاع السمعى البصرى وكذلك الظهير المؤسس للهيئة العليا للاتصال السمعى البصرى انكبت وزارة الاتصال تماشيا مع خطة العمل الرامية

الأول حول مشروع إصلاح الفضاء السمعي البصري أود التذكير بمجموعة من الإجراءات التي هي قيد الإنجاز فعقدت بصدد هاذ الإجراءات اللجنة ديال التتبع التي انبثقت على اليومين الدراسي المنظمين من قبل وزارة الاتصال حول إصلاح الإعلام والتواصل عقدت اجتماع خاص قبل أسبوعين وتطرقت فيها إلى كل الخطوات من أجل تتبع هاذ الخطة ديال الإصلاح.

وهكذا ففيما يتعلق بمشروع القانون كما ذكرت نعترم أنه يتعرض على أنظار البرلمان في غرفتيه في الدورة الخريفية المقبلة إن شاء الله بالنسبة لإعادة هيكلة القطاع السمعي البصري العمومي في جوانب التدييرية والتقنية والإنتاجية والبشرية كذلك الاتصالات جارية الآن من أجل التعامل مع المكتب للدراسات التي مؤهل من أجل القيام بمهام أساسا لإعادة هيكلة الإذاعة والتلفزة المغربية بصفتها معينة مباشرة بعملية إعادة الهيكلة.

ثالثا بالنسبة لإعادة التجهيز الشبكة ديال البث كما أعلنت عن ذلك سابقا في هذه الغرفة هذه مسألة تتطلب مبالغ مالية كبيرة وكبيرة جدا ونحن الآن بصدد خارج الميزانية ديال الدولة البحث عن موارد إضافية في إطار التعاون الدولي من أجل أننا نعمل وتيرة إصلاح هاذ الشبكة هذه موضوع إحداث قنوات تلفزية أخرى هناك لقاء من المفروض أنه تينظم يوم الثلاثاء المقبل إن شاء الله مع رئيسي الغرفتين ومع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان من أجل أننا نضبط الخطوات الأخيرة التي الانطلاق إن شاء الله القناة البرلمانية.

من جهة أخرى هناك تتسيق قائم بين القناتين التلفزيونيتين المغربيتين لاتخاذ التدابير من أجل إنشاء وإحداث قناة فضائية موحدة وفي أفق إحداث كذلك مركز وطني للإنتاج التلفزيوني كواصل المساعي ديالنا الآن بالأساس على مستوى محطة "عين الشق" من أجل تحديثها وعصرنتها وجعل منها مركز مغربي قوي للإنتاج وهذه الخطوات جارية أما على صعيد التدابير التنظيمية فهناك اتصالات مستمرة الآن مع مختلف الشركاء والفاعلين في القطاع سواء تعلق الأمر بالسمعي البصري أو بالصحافة المكتوبة من أجل توفير وسائل للقياس ووسائل للمتابعة بهدف تنمية هذه الموارد الموجودة في هذه القطاعات وتحسين العطاء ديال مختلف المتدخلين في الحقل الإعلامي المغربي تماشيا

تنافسية كبيرة وخصوصا هاذ القطاع السمعي البصري التي كيعرف تطور سريع كيمشي بواحد السرعة كبيرة التي كيصعب علينا حنا كدول في طريق النمو باش نواكبه بنفس السرعة باش كيمشي.

في هذا الإطار السيد الوزير تتظن أن هاذ الأجوبة ديالكم راها وصلتنا واقتنعنا بها ولكن شخصيا ندفع بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية التي أنا عضو فيها باش نفضوا فهاذ الشيء ونعملو فيه كثير ونأخذ الوقت الكافي باش نندارسوه وكنشكركم السيد الوزير مرة أخرى على الإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم دائما في نفس القطاع كما قلت سؤال حول مشروع إصلاح الفضاء السمعي البصري السؤال مطروح من طرف المستشارين المحترمين، السي سعيد التلاوي، السي إبراهيم السالمي، لسي عادل المعطي، والسي مومن البشير الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس، السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

من المعلوم أن فضاء السمعي البصري عرف طفرة نوعية ببلادنا ولكي يعرف تحديثا أكبر لابد من إعلامنا أن يتحرر أكثر فأكثر عبر جلب استثمارات في هذا المجال وذلك صرف الاحتكار عنه وبالفعل صادق البرلمان بغرفتيه على مشروع القانون يتعلق بإنهاء احتكار الدولة في ميدان البث الإذاعي والتلفزي وكان هذا مطلب المواطنين والفاعلين السياسيين والعاملين في القطاع منذ فترة طويلة من أجل الوصول إلى بناء إعلام منطور وقادر على الإنتاج مع كسب مساحات إعلامية على المستويين الإقليمي والدولي لتلميع صورة المغرب اقتصاديا ومؤسساتيا.

ومن هذا المنطلق نوه السيد الوزير أن نسانل أين وصل مشروع هذا الإصلاح؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة.

السيد وزير الاتصال:

السادة المستشارون المحترمون،
بعد توجيه الشكر للسادة المستشارين المحترمين على هذا السؤال الذي في الواقع كيتلقى مع السؤال

مع الخطة الشمولية التي تعرضت في إطار اليومين الدراسيين. شكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وشكرا له كذلك على مساهمته. ومنتقل إذا سمحتم، تعقيب تفضلوا، رئيس فريق تفضلوا.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير جوبتتا غدي نفتح وحد القوس بسرعة عاد ندخل في الموضوع إعادة الهيكلة إعادة التجهيز إعادة إحداث مركز وطني للتدابير التنظيمية تحسين العطاء كنت نتمنى نسمع تحسين الوضعية المادية ديال هذوك الناس الي فيهم كيخيم بالليل اللي ماعند وقت كاين اللي كيشغل ليل نهار كاين نهار كاين اللي راه في الطرقات كاين اللي دار حادثة سير وبقي مرمي 12 ساعة راه هذوك الناس خصنا نشوفو هذوك الوضعية المادية ديالهم المزرية اللي كيعيشها هاذ القطاع نتمنو السيد الوزير تنكبوا عليها كذلك.

السيد الوزير حنا الآن بصدد تهيئ واحد المشروع قضائي وغادي نفسير لك أشنو هو ايه غدي نقيد دعوة على الحكومة في مواجهة السيد الوزير الأول ووزير الاتصال والعون القضائي للمملكة لماذا لسبب أن بعض الجهات من المملكة كتادي على هذه الخدمة مبالغ مالية وما كتوصلش لحد الآن وحنا كنسمعو تبارك الله بإعادة التجهيز وإعادة الهيكلة وحنا بغينا البث يوصل بعد غير للراشدية وهذوك الناس راه كيخلصوه بالفلوس من خلال الاقتطاعات ديال المكتب الوطني للكهرباء كاين التلفزة ومن خلال الاقتطاعات ديال المكتب L'ONEP ديال الماء كاين التلفزة كذلك ولكن هاذ الناس راه ما يتوصلوش بهاذ الخدمة ومن حقهم أن يطالبون بتلك المبالغ أمام المحكمة الدراية وهذا راه بحيف في حقهم وحنا كنسمع التجهيزات وإحداث مراكز اعطوا بعد للناس هانتشي اللي خلصوا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير:

السيد الرئيس إذا سمحتم أعتقد أنه فيما يخص يتعلق بالوضعية ديال العاملين في هذا القطاع سبق وأن صرحت في مناسبات متعددة أن ليس هناك أي نجاح ممكن للإصلاح إذا ما أخذناش بعين الاعتبار الوضعية ديال العاملين في القطاع وتحسينها وأعتقد أنها هذه

الوضعية ما يمكنها إلا وتمشي في اتجاه التحسن إن لما كتعرف الظروف فاش كيشغلوا بالخصوص الناس اللي كيشغلوا في الإذاعة والتلفزة المغربية..

كيظهر لي أنه ما يمكن لنا نمشو نحو الأحسن وهذا التزام به في الحكومة في شأن مسألة البث أعتقد أنه لا داعي للمزايدة في هذا المجال هذه المسألة تتطلب اليوم 800 مليون درهم من أجل أننا نصلح كل التجهيزات الحالية دون أن نفكر في إضافة تجهيزات أخرى وهذا الأمر هذا نحن بصدد كما قلت البحث عن الموارد المالية اللي من شأنها أنها تحل هاذ المشكل اللي هو مشكل حيوي واعين به وماشي ن المعقول أنه فعلا مناطق بكاملها من ترابنا الوطني ما كتوصلش بالبث وفي الوقت اللي فعلا تساهم في الأموال التي تستخلص من أجل البث الإذاعي والتلفزي في هذا المجال كذلك هناك مساعي من أجل أننا نحسن كل ما يمكن تحسينه في أقرب وقت ممكن ونتمنى أن يساعدنا الجميع على ذلك شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الوزير وشكرا له على مساهمته، ومنتقل إلى القطاع الموالي قطاع الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد بسؤال حول الاستثمار ببلادنا موجهة من طرف المستشارين المحترمين السي أحمد الديبوني، السي عادل المعطي، السي إسماعيل فيوح، السي محمد السلامي السي إبراهيم السالمي، والسي محمد بلحسن، السي أحمد تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

سؤلنا حول الاستثمار ببلادنا من خلال التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير في الأول أمام مجلس المستشارين بمناسبة سياسة القرب ركز على ضرورة تحديث وتأهيل الاقتصاد الوطني عبر تحسين العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وخلق المناخ الاجتماعي الضروري للدفع بالاستثمار وتطوير المقولة إلى أن الملاحظ أن العديد من ملفات الاستثمار لازالت موقوفة للتنفيذ في عدة مناطق نذكر منها على سبيل المثال للحصر مناطق الشمال الشرقي والغربي كما جاء على لسان السيد وزير الإسكان.

لا أول ولا آخر ومتشعبة ومتكافية. هذي النقطة الأولى التي بغيت نذكر بها لأن هذا شيء مهم.

ثانيا مبدأ الشباك الوحيد وقع تجاوزه بفعل الرسالة الملكية ديال يناير 2002 التي خلقت شبابيك جهوية للمراكز الجهة والاستثمار داخل مجموع جهات المملكة في إطار جهوديات الاستثمار وحننا بدل منتكلمو على الشباك وحيد نتكلم عن المقر الوحيد بعد أن المستثمر تيمشي لذاك المركز الجهوي التي تتواجد فيه جميع الإدارة المعنية بالاستثمار فهاذ الشبابيك الجهوية فيها ديال الشهادات الضريبية فيها ديال الضرائب CNSS وما إلى ذلك.. فيتم تغطية هاته المشاريع في هاذ المقر الوحيد لأن الشباك الوحيد ما يمكنشاي لشي واحد الذي يتحمل اختصاصات الآخرين كل إدارة لها اختصاص ديالها لها مشاكل ديالها..

طبعا هاذ المراكز الجهوية كذلك تساعد المستثمر لحل المشاكل ديالو مع الفرقاء الآخرين للإدارة الأخرى والوالي هو الذي يشرف على المركز الجهوي الاستثمار الذي يمكن أن يحل بعض المشاكل والإ في إطار اللجنة الوزارية للاستثمار التي يترأسها السيد الوزير الأول التي تقوم بالتحكيم في إطار بعض هاته المشاريع..

الآن خلق الشركات الكل يعلم المراكز الجهوية رغم حدايتها لأنها بدأت بين أكتوبر ونوفمبر لسنة الماضية الشركات تتشأ في 24 ساعة وفي أكثر تقدير 72 ساعة وأعتقد أن هذا شيء مهم واستطعنا نوصولو ليه الآن الإحصائيات في ميدان الاستثمار.

وكذلك أستسمح السادة المستشارين للتذكير بأن من اللي تغيّر قوانين الاستثمار في 96 واستبدلت بما يسمى بميثاق الاستثمار بكل صراحة ما بقاتشاي الإدارة عندها إحصائيات حول الاستثمارات الموجودة لأن أنداك كان تقدمت الإدارة بطلب الجهاز التشريعي أن ندخل في إطار الشهادات السلبية بعض المعلومات حول الاستثمار وحول الشغل ولكن الجهاز التشريعي طبعا له الحق وله رأي في ذلك وجد أن ذلك يعتبر من قبيل البيروقراطية الإدارية إذن بكل صراحة حنا ما عندنشاي إحصائيات اللي تتبع الاستثمارات من شهر إلى آخر ويجب علينا انتظار نهاية السنة فالبحت الصناعي ديال وزارة الصناعة التي تقوم به مثلا في سنة 2003 بين أبريل ويونيو يا الله في يونيو 2003 عاد نخذ الاستثمارات الصناعية ديال سنة 2002.

وجدة مثلا السيد الوزير 850 ملف اللي هي موقفة: تازة مثلا 760 ملف السيد الوزير تطوان 560 ملف إلى حدود شهر 5 2003 هذه الملفات لازالت عالقة بسبب هذه العراقيل والتعقيدات المسطرة التي تضع الوكالات الحضرية ومدنوية التجهيز في بعض الأحيان أفتح القوس هنا مثلا مدنوية التجهيز حين المواطن مثلا بطلب مشروع على طريق رئيسي مثلا كيجو التقنيين السيد الرئيس كيقولو عدم الرؤية نعطو أمثلة في بعض المدن.

المدن كاين المدينة اللي ما فيهاش 500m مثلا ديال الرؤية إذن دائما هاذ الرؤية ودائما العراقيل في بعض المشاريع السيد الرئيس إذن مما يفوت الفرصة على توفير عدد مهم من مناصب الشغل الموسمية والرسمية مثلا السيد الوزير هذه الملفات المذكورة عددها 2160 ملف 2160 ملف كتشغل 50 عامل موسمية السيد الرئيس شحال كتجي وحد العدد هائل 110 ألف عامل والرسمية كتشغل على الأقل مثلا وحد 20% من هذا العدد هي 20 ألف عامل السيد الرئيس نعطي مثلا 20 ألف عامل السيد الوزير هذه المشاريع الاستثمارية والاستثمار السيد الوزير نادى به صاحب الجلالة نصره الله في الخطاب الذي وجهه بالدار البيضاء وهذه المسيرة ديال الاستثمار اللي يوقف هاذ المسيرة راه الحقيقة ضد المشاريع ديال الدولة وهاذ الوكالات الحضرية كيتخو لا العمال ولا الولاية ولا المنتخبين السيد الوزير وعليه نود أن نسالكم السيد الوزير عن حصيلة هذا الاستثمار ببلادنا وعن وضعية المراكز الجهوية للاستثمار ومال الشباك الوحيد وشكرا السيد الرئيس.

الكلمة السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد.

السيد عبد الرزاق مصدق، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد:

أولا أود تصحيح، إلى سمو السادة المستشارين، بعض المفاهيم أو تحديدها لأن ما يسمى بالشباك الوحيد الصورة اللي عند البعض تيعتقدو بأن الشباك الوحيد بحال ذاك الشباك التذاكر تدفعوا شي أوراق ويعطيك تذكرة باش تدخل... والعكس أن الشباك الوحيد هو عبارة

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حنا السؤال ديالنا كان واضح حول بعض الملفات العالقة وفعلا جوببتنا كلت على أنه الشباك الوحيد حتى يفهم بمفهومه الصحيح راه ماشي هو ذاك الشباك اللي تيجدو من ذاك التكي وإنما راه له بداية ونهاية ومنتشعب والي كان منتشعب راه ما عرفتش علاش تخلق حنا كلنا تخلق على أساس أنه غدي يسهل المأمورية على كل أنا غدي نعطي وحد المثال بسيط السيد الوزير حنا لسنا بصدد إعطاء بعض الأرقام أو مناصب الشغل ولكن غير المشاكل اللي كتوقع فهذا الأمور شنو وقع فعلا حنا لا ننكر من موقعنا كمعارضة، معارضة بناءة نعترف أن الحكومة الحادية تعمل مجهود كبير من أجل الاستثمار وتشجيع الاستثمارات لكن le pouvoir central بقي في الرباط ديما وأنا غدي نعطيك مثال مندوبية التجهيز اللي تكلم الأستاذ الديبوني مثلا كتعمل صفقة كتسيفط للفيزا منين تدوز صفقة مع ذاك المقاوله كتسيفطها ل CED من بعد ما تتسيفطها ل CED كتعود ترجع عندها باش تعاود تمشي ل "service central pour visa" ومنين كترجع من "service central pour visa" عاد تيكولو autorise.

إذن أشمن pouvoir عند هذاك المندوب ما عندو حتى شي pouvoir إلى كنت غدي تعطيوه عطيوه كلشي وحسبوه وسهلو المأمورية لأنها راه المسألة مسألة وقت لأن الغربيين ما تيفهموش واحد المسألة عندنا راه 8h30 عندهم ماشي هي الثامنة إلا ربع وماشي هي الثامنة وثلاث راه الثامنة والنصف الثامنة والنصف راه المسألة مسألة الوقت الثمين تيحسبوا الوقت تيحسبوا له ثمن كبير هما.

ولهذا السيد الوزير كذلك بغينا نبهوكم أن بعض الناس سامحهم الله يستغلون هذه الفرصة في بعض المدن كمثل مدينة الدار البيضاء تيشغلوا هاذ السنار ديال الاستثمار وكيجو لبعض المناطق فقلب الدار البيضاء في عمالة أنفا مثلا وتيعطو اليوم 10 ديال الطبقات.

بالله عليك السيد الوزير أنت ولد الدار البيضاء شارع الروداني نعطي فيه اليوم 10 ديال الطبقات في 3500m وتسكن فيها فوق ما يزيد عن 30 ألف ديال البشر وتكون فيها 2000 ديال السيارات تتراد في شارع الروداني ديال الدار البيضاء صحيح غتتصر قلب

الحسابات العمومية.. كذلك يجب انتهاء السنة لأخذ لعلم بالاستثمار العمومي إذن ما كاينشاي مواصلة ديال الاستثمارات. وهنا نداء للسادة الجهاز التشريعي لإعادة النظر في هاذ الشيء باش يمكن الإدارة من متابعة الاستثمارات، الاحصائيات اللي عندنا هي ذي اللجنة الوزارية للاستثمار التي يترأسها الوزير الأول.

وهنا أذكر بعض الأرقام الستة أشهر الأولى ديال هاذ السنة 2003 الاستثمارات اللي صدق عليها من طرف اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول 7.4 ملايين ديال الدرهم 7.4 مليار درهم مقارنة في الستة أشهر ديال 2002 1.9 مليار هذا المضاعفات ديال أكثر من 3 مرات الشغل الذي سينتج عن الاستثمارات 9000 منصب شغل بدل حوالي 3000 لذلك كاين وصل التقدم ملموس هذا باش نكولو راه كاين تقدم استثمارات ماشي كاين تراجع وهذا شيء مهم خصوصا أن تتعرفو أن بلادنا والسيد الوزير الأول ترأس اجتماع الأسبوع الماضي ديال اللجنة الاستثمارات وكان فيها استثمارات مهمة في قطاعات مهمة رغم الحوادث الأليمة التي تعرضت على البلاد ديالنا هذا يدل على أن المستثمرين مازالو يتقنون في البلاد ديالهم استثمارات سواء أجنبية أو وطنية سواء قطاعات ديال شركات صغرى أو شركات كبرى وحتى بعض الشركات التي يعقد البعض القطاعات بأنها تقادمت بحال النسيج مازال الاستثمارات فيها..

إذن أعتقد أننا غادين في هذا الاتجاه الصحيح والشهادات السلبية بين الستة أشهر كذلك تزداد ب 11٪ بالنسبة للسنة الماضية وحيدا لو كانت هاذ الشهادة السلبية تضاف إليها استثمارات والشغل كان يمكن تكون فكرة مهمة حول هاذ التقدم.

بقالي نكول بأن الاستثمار هو عبارة عن المناخ العام ديال الاستثمار اللي تتحاول من خلال التأهيل الاقتصاد تفعيل الاقتصاد التدابير التي اتخدت والمدونة اللي المجلس ديالك صادق عليها بالأمس اللي غدي تمشي في هاذ الاتجاه وتساعدنا لجلب الكثير من الاستثمار. أستسمح على الوقت اللي خديت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السي سعيد التلاوي لكم الكلمة.

التجربة سيكون لها آثار على مردودية القطاع التعليمي الحر بصفة عامة الذي رصد أموالا وبنائيات وأطر ومزييات ومعلمات ومعلمين بالتربية واستقبال الناشئة الصغيرة التي تطأ أقدامها لأول مرة دور الحضانة والتعليم الأولي.

لذا نسالكم السيد الوزير ما هي الدوافع والأسباب التي بنت عليها وزارتك قرارها هذا راجين أن توضحوا هذا الجانب بما فيه الكفاية آمين أن تأجلوا هذا القرار إلى مرحلة لاحقة من تطبيق ميثاق التربية والتكوين؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير التربية الوطنية والشباب.

السيد حبيب المالكى، وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

أود إذا سمحتم السيد الرئيس أذكر السيد المستشار بمبدأين أعتقد أن الجميع سيتفق حولهما المبدأ الأول وهو أن المغاربة جميعا نحن المغاربة متشبتوش بمبدأ تكافى الفرص ولا يمكن لإرساء وتطبيق واحترام هذا المبدأ بدون تعميم التمدرس على مستوى التعليم الأولي، المبدأ الثاني الدولة الآن في إطار مراجعة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية لا تنافس بكيفية غير شريفة القطاع الخاص والمبادرات الخاصة والمبادرات الخاصة بل بالعكس الدولة والسلطات التي تمثل الدولة من واجبها أن تدعم وأن تشجع جميع المبادرات الخاصة في المجال الاقتصادي وفي المجالات الأخرى.

لكن إذا أردنا أن نتسلح بضرورة التطبيق مبدأ المساواة وتكافى الفرص بين جميع الأطفال المغاربة هناك بعض المناطق يصعب على المستثمر المغربي أن يعمل بها أو أن ينجز مشروعا كيف ما كان اقتصاديا أو تربويا ووزارة التربية الوطنية والشباب السيد الرئيس وضعت خطة عمل في مجال التعليم الأولي بتنسيق مع جميع الفعاليات القطاع الخاص المنتخبين الجمعيات الغير حكومية واتفقنا في إطار اليومين الدراسيين الأخيرين على ضرورة إحداث 1500 قسم نموذجي في الأماكن التي يصعب على المستثمر المغربي أن ينجز فيها مشروعا ما خاصة في العالم القروي وضواحي المدن الكبيرة والمتوسطة.

الاستثمار ولكن لاعطو في جهة أخرى وشجعوا بطريقة أخرى كذلك السيد الوزير أنا كنتقولها مرة أخرى راه إلى مشجعاتش البناء وبكيفية صريحة واضحة والناس ديال القطاع ديال البناء راه الاستثمار ما غاديش يمكنلو يزيد وراه تخصص ديك la t.p.i يعاد فيها النظر راه شحال من واحد اليوم تبيغي يبيع وراه إما ما تبيدكلارشي كلشي على أساس T.P.I ديرو وحد الثمن معقول وخليو الناس اتدكلاري الحقيقة وراه غدي توصلو لواحد النتيجة في الكمية، لأنه راه هذاك الاستثمار راه أنا تتكولها مرة أخرى راه عمارة ديال خمسة الطبقات في 400m راه يمكن لها تشغل وحد 200 ديال الناس لمدة سنة ونصف..

راه كايين استثمارات كبيرة ولكن فهاذ العائق ديال هاذ الضرائب بهاذ الطريقة راه كيمكن لها نستخلصهم بطريقة أخرى وذكية ونطلق الاستثمار إلى طلقنا البني لأنه ذاك المثل الفرنسي " quand le bâtiment vas tous vas " شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم إذن ننقل إلى القطاع الموالي التربية الوطنية والشباب بسؤال أني أول ثم أسئلة عادية سؤال أني يتعلق بإحداث أقسام نموذجية للتعليم بالمدارس الابتدائية العمومية وأثره على قطاع التعليم الأولي الحر، السؤال طرح من طرف السادة المستشارين السيد محمد الجوهرى، السيد محمد منتصر، السيد محمد المنصوري، السيد حميد المودن، السيد علي أسكتي، السيد الحسين أمعصور، السيد مبارك السباعي، الكلمة للسيد حميد المودن.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير لقد قررتم في نطاق في تطبيق روح الميثاق الوطني للتربية والتكوين إحداث أقسام نموذجية كما سميتموها بالمدارس العمومية الابتدائية وإذا كان اجتهدكم هو في نطاق روح التربية والتكوين فإن جميعات وأرباب المدارس الأولية الحرة ودور الحضانة الحرة تتساءل عن أسباب وأهداف هذا الإجراء وسيشعرون أنهم غيب دورهم التربوي التاريخي في هذا البلد ويشعرون أيضا بأن هذا الإجراء إن كان تجربة فإنهم لا يعتبرونها رائدة ولكنها ستعقد المشهد التعليمي في بلادنا الذي عان بما فيه الكفاية من جراء الكثير من التجارب والعديد من الاجتهادات وهذه

بالمدراس المغربية سؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة بوسلهام بيته، السي عبد الحميد بن علوش، السي حسين جامعي، السي عبد المجيد الغزوزي الحاج عمر مكدرا، السي أحمد جوهرى، السي عبد الرحيم الشرقاوي الكلمة لأحد السادة المستشارين تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس السادة الوزراء الإخوان المستشارين السيد من الرغم الأولويات التي أعطيت لتعليم التمدرس مع ما يطرحه ذلك من مشاكل وما يتطلبها من حلول إلا أنه لا يجب أن ينسنا الاهتمام بتحسين مستوى التعليم ببلادنا والذي لن يأتي إلا بإدماج إعلاميات في مختلف مجالات المدرسية خاصة التعليم والتأطير التربوي وتبدير الشؤون التعليمية والتدبيرية بالمدرسة بالإضافة إلى تدبير الموارد البشرية بالمدرسة والمادية للوزارة مع الاستفادة من التجارب بعض الدول الصديقة في ميدان استخدام الحاسوب في مجال التعليم عن بعد.

إذن نسانلكم السيد الوزير ما هي التداريب المتخذة من طرف الوزارتكم لتعميم إعلاميات في المدارس المغربية؟

السؤال الثاني ما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لتحسيس الأسرة التعليمية بالأهمية التي تلعبها الإعلاميات في تحسين مستوى التعليم ببلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال السادة المستشارين مهم لأنه يرتبط بمشروع بناء المدرسة المغربية الجديدة وبناء المدرسة المغربية الجديدة لا يمكن اختزاله فقط في مراجعة البرامج والبيداغوجية المعتمدة هناك جانب آخر أساسي يتعلق بتجهيز المؤسسة التعليمية في جميع أسلاكها بالتكنولوجيات الحديثة وفعلا في هذا السياق الوزارة وضعت مخططا وطنيا في السنوات الأخيرة ساهم في تحقيق بعض النتائج أولا على مستوى المؤسسات الثانوية، الثانوي التأهيلي من الممكن الآن التأكيد على أن تجهيز هذه المؤسسات أصبح شبه نهائي وأعطيتكم رقما السيد الرئيس ثم تجهيز 536 مؤسسة تنتمي إلى الثانوي التأهيلي على 627 فيما يخص الإعداديات هناك مجهود حيث وصلنا إلى نسبة 70٪ بصفة أدق ثم

وفي هذا السياق وقعنا صبيحة هذا اليوم على اتفاقية شراكة مع الوكالة وكالة التنمية الاجتماعية التي ستساهم وتدعم هذا البرنامج الوطني الذي يهدف إلى إحداث 1500 قسم نموذجي في الأماكن التي أشرت إليها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب السيد النقيب الجوهرى.

السيد المستشار:

شكرا السيد شكرا السيد الوزير فعلا السؤال اللي طرحت سؤال ولكن فيه طلبنا التوضيح اللي مطلوب السيد الوزير أوضحتموه وهو أن هذا الأقسام النموذجية ندي يدار في أماكن بعيدة ما فيهاش الاستثمارات الخاصة نسموها استثمارات هي في الحقيقة ليست استثمار ولكن تضحية الوقت فاش بدي التعليم الحر السيد أنتم تعلمون ذلك ونعلمه كلنا لا بد أ، نحتفظ للذين بادروا بالتعليم الحر أن نحتفظ لهم بالجميل وان نحتفظ بأنهم لعبوا في وقت ما دورا أساسيا في تعليمنا وتكويننا من منا لم يسقى أو لم يشرب أو لم ينل من التعليم الحر كلنا عائلتنا ونحن كذلك وكثير منا الذين يسايرون هذه البلاد كلهم من التعليم الحر.

أن الأوان أن نحتفظ بهذا الإطار إذا كان يمكن أن نسميه إطار تجاوزا ولكنه في الحقيقة ثقافة لا بد أن نحتفظ بها من جهة وما نكولوش أن الاستثمار راک تتبيع وتتشري أبدا بالعكس الناس ديال التعليم الحر إلا القليل النادر هو اللي يمكنلو تغطي المصاريف ديالو فقتشغلو 9 أشهر وكي كلسو 3 أشهر أو 3 أشهر ونصف أو أكثر فلذلك الدور اللي كيقوم به دور رياضي ودور وطني كيف ما كان من منطلق الذي طرحتموه السيد الوزير حنا منفقين في المناطق اللي ما يمكنش يكون فيها تعليم أولي حرا وغير الدولة تقوم بهذا الواجب لكن إلى قلنا المحمدية إلى قلنا الدار البيضاء راه فيها مبادرات ديال الناس اللي كيقوموا بهاذ المجال ما نحتاجوش نخلق لهم ما يمكن أن نسميه مزاحمة أو ما يمكن أن يسميه يعني العمل على التقليل من إشعاع هذا بالعكس لا بالعكس لا بد أن تعمل الدولة على تقوية هذا الجانب. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم إذن ننقل إلى باقي الأسئلة أي الأسئلة العادية ونبقى دائما مع السيد الوزير التربوية الوطنية والشباب بسؤال حول تعميم الإعلاميات

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وللصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيد الرئيس، لسادة الوزراء، إخوتي لمستشارين،
لقد استبشر الكل خيرا بما تضمنه ميثاق التربية
والتكوين من إصلاحات جوهرية لقطاع التعليم وكذلك
ك تضمنه التسريع الحكومي الذي اتخذ من تحسين
جودة التربية والتكوين هدفا أساسيا للنهوض بهذا
القطاع لكن هذا المبتغى لن يتحقق دون الأخذ بعين
الاعتبار العنصر البشري الذي يعتبر المحرك الأساسي
والقلب النابض وشريحة مفتشي التعليم الابتدائي جزءا
من هذا العنصر البشري والتي لا يزال يعاني من
الحيث والإيجاز على أبسط حقوقها ومكتسباتها وفي
هذا الإطار توصلنا برسالة من مفتش التعليم الابتدائي
السلم 10 فوج 92، 91، 90 حيث تم حذف هذا الفوج
من لوائح الترقية الداخلية بكل حيف وتعسف وعدم
احترام القانون وذلك بدعوة أن مركز مفتشي التعليم تم
إغلاقه وبالتالي تم تعليق مصيرهم ومضير أسرهم بهاذ
الإغلاق الذي ليس لهم فيه أية مسؤولية بل هو نتاج
تخطيط وزارة التربية الوطنية.

السيد الوزير المحترم هذا الإجراء قد أثر سلبا على
وضعية المفتشين المادية والنفسية حيث التعامل معهم
من طرف وزارة التربية الوطنية بسطحية واستعجال
في تفاهم مطالبهم المشروعة في الترقية فلا يعقل أن
يعلق مصير مفتشي التعليم وأسرهم بإغلاق مركز
التكوين المطلوب حيل هذا الوضع المزري لفئة تسعى
بكل وسائلها الخاصة نحو إنجاح الميثاق الوطني للتربية
والتعليم إيجاد (كوطة) لهذه الفئة القليلة التي لا تشكل
عبأ ماليا كبيرا على ميزانية الوزارة السيد الوزير لماذا
تم الإيجاب على حقوق مشروعة لفئة مفتشي التعليم
بصفة خاصة ورجال التعليم الابتدائي؟

ثانيا ما الهدف التي ترمي إليه وزارتك من خلال
استعمال أسلوب التماطل والتأخير حول أسلوب التحفيز
والتشجيع قصد النهوض بقطاع التعليم الابتدائي ليكون
في المستوى المطلوب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السي الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس إذا سمح لي بذلك السيد
المستشار أود أن أصحح بعض المعطيات من بينها أولا
الوزارة لم تقم أبدا بإغلاق مركز تكوين المفتشين

تجهيز 724 إعدادية على 1200 بحيث المجهود لا
بأس به.

لكن من الموضوعية أن نقول أن الحلقة الضعيفة
تخص المدارس الابتدائية حيث أن نسبة التجهيز أقل
من 10٪ لذلك نحن نعمل الآن في إطار تشارك مع
مجموعة من المنظمات الدولية والوطنية حتى نعمم
التجهيز المتعلق بالاعلاميات خاصة بالنسبة المدارس
الابتدائية وفوضنا مجموعة من الاعتمادات إلى
الأكاديميات الجهوية حتى نرفع من وثيرة الإنجاز.

واسمحوا لي السيد الرئيس أن أؤكد ان الوزارة على
مستوى هيكلتها الإدارية توجد بها مديرية خاصة
بالاعلاميات وهذا يؤكد الأهمية التي نوليها جميعا إلى
هذا القطاع ومن باب الإخبار فقط أننا منذ الساعات
الأولى من هذا الصباح قد اخبرنا التلاميذ والتلميذات
بننتاج الباكلوريا عن طريق الانترنت (الموقع
الالكتروني) بالوزارة.

وأخبركم السيد الرئيس أننا بصدد إحداث موقع
إلكتروني داخل الوزارة خاص بكم بالأنشطة البرلمانية
على مستوى المجلس المستشارين وعلى مستوى
النواب. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب لسي المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس شكرا السيد الوزير على
الأجوبة ديالكم إلا أنه ربما أعطيتنا بالضبط على
مستوى الاعداديات الشيء الذي يبشر بالخير ولكن
بالنسبة للثانويات كان ضئيل جدا أما بالنسبة على
جوابكم السيد الوزير على أن الأطر التي ستخصص
لهذا الميدان تعطون فيها معطيات في هذا النوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السؤال الموالي السيد
الوزير تعذر على صاحبه السي سعيد كمال حضور
هاته الجلسة لظروف خاصة ويطلب تأجيله إلى جلسة
موالية ونمر إلى السؤال الموالي إقصاء مجموعة من
مفتشي التعليم الابتدائي من ترقيته مشروعا هاذ السؤال
طرح من طرف السادة المستشارين الحاج أحمد بنا،
السي أحمد المالكي الحاج عبد القادر نور الزين،
لسيمون ليفي، والسي احمد الشافعي. الحاج السي أحمد
المالكي لكم الكلمة.

الاختلالات فكنتناو أنه ما يجيش على حساب رجل التعليم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار آخر سؤال موجه إلى السيد الوزير التربية الوطنية والشباب يتعلق بشأن وضعية هيئة الدعم التربوي السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السيد محمد تينتي العلوي، السيد عزيز الفيلاي. لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار عزيز الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس السيد الوزير إخواني المستشارين لقد استبشرت أسرة التعليم تقريرا حين تم إخراج النظام الأساسي الجديد ونظام التعويضات في 13 فبراير 2003 واعتبر ذلك بالفعل مكسبا مهما ثم تحقيقه بعد أشواط طويلة من الحوار مع كافة الفرقاء الاجتماعيين.

ومع ذلك السيد الوزير لا بد من إيداء بعض الملاحظات حول بعض التراجعات والاختلالات التي سيطرحها النظام الأساسي الجديد حين دخوله حيز التطبيق حيث سيتضرر منه بعض الفئات ويتعلق الأمر خاصة بالأطر هيئة الدعم التربوي ونخص بالذكر هنا الملحقيين التربويين حراس الداخلية والخارجية المجازين والمرتبين في السلم العاشر منذ 1997 حيث نسجل أولا حرمان أطر هذه الهيئة من ولوج الدرجة الممتازة علما أنه سبق لوزارتكم أن تعاهدت بذلك أثناء مراجعة النظام الأساسي 85.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن جمعية الحراسة التربوية قد راسلتكم بخصوص هذه التراجعات بتاريخ 7 مارس 2003 تحت عدد 627 دون أن تحصل على أي جواب ونتأسف لهذا.

السيد الوزير في الحكومة يعني في حكومة أعلن الكثير وخصوصا في ميدان التربية والتعليم شريحة من مربين يرسلون الوزارة وما يتسلموش جواب. هذا حقيقة شيء مؤسف.

ثانيا إقصاء الأطر المتوفرة على ست سنوات في الإطار و 15 سنة كأقدمية عامة من الترشيح لولوج الدرجة الأولى من إطار الملحقيين التربويين من شأنه تقليص الوعاء المعتمد لحساب (الكوطة) حيث إن عدد الملحقيين التربويين في السلم العاشر والمتوفرين على 10 سنوات كأقدمية لولوج الدرجة الأولى أقل من 100 موظف لن يحل مشكل هذه الفئة.

وأخبركم السيد المستشار أن هذه السنة ثم تكوين مجموعة من المفتشين ينتمون إلى التعليم الابتدائي كمفتشين رئيسيين وكذلك تكوين مفتشين للإعلاميات التي تحدثت عنها قبل قليل وكذلك مفتشين للترجمة بحيث أن هذا المركز مازال يقوم بدوره وفق الحاجيات لوزارة التربية الوطنية والشباب.

ثانيا أنا معكم لا أقبل أن تمس فئة من العاملين في قطاع التربية الوطنية كانوا ينتمون إلى هيئة التفتيش أو التدريس وأؤكد لكم السيد المستشار والسادة المستشارين بأن أي حيف سأواجهه شخصيا بجميع الوسائل التي يخولها لي القانون والمسؤولية التي أتحملها لكن وهذا التصحيح الثاني الترقية الداخلية دائما طرحت مجموعة من المشاكل وهذه المشاكل تضخمت في السنتين الأخيرتين لسببين:

السبب الأول هو الترقية الاستثنائية، التي قررتها حكومة التناوب لأسباب تحفيزية في المجال المهني وكذلك في المجال الاجتماعي هذه الترقية الاستثنائية خلقت وضعا جديدا ونلاحظ أن هناك نقص في ترقية بعض الفئات وإذا صح التعبير فانض في ترقية أخرى ومعالجة هذا الوضع يتطلب شيئا ما من الوقت.

السبب الثاني هو أننا الآن في مرحلة انتقالية نمر من النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية القديم منتصف الثمانينات إلى نظام أساسي جديد ثم صدوره في مطلع سنة 2003 وهذا كذلك ينتج عنه بعض الاختلالات ونحن في إطار الحوار المستمر مع شركائنا الاجتماعيين توصلنا إلى بعض الحلول ونحن الآن في إطار تفاوض مع الجهات الحكومية الأخرى وبدون شك أننا سنواصل إلى حلول ملائمة منصفة لهذه الفئة. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لسؤل لحاج أحمد لتعقيب تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بالفعل حنا لا نشك في مصداقيتكم كوزير معروف لدى المجلس تقلدتم عدة مناصب ولكن حنا تسلما بالفعل عريضة وحد العدد من الفوج ديال 92،91،90 واللي غدي نحاولو أننا نوصلوها لكم من أجل رفع هذا الحيف اللي قاس هاذ المجموعة ديال رجال التعليم اللي كتستكروا أي رجل تعليم كترفض أنه يتقاس فخلق هذا النظام الجديد هو اللي خلق هاذ

السيد الوزير سار في الطريق الحوار مع الفرق الاجتماعية لمحاولة التغلب على كثير من الثغرات التي جاء بها النظام الجديد للتعليم من طبيعة الحال نعرف جميعا أنه بعد كل نظام تتبان بعض الثغرات وتتبان بعض التظلمات وبعض التراجعات من طبيعة الحال هذه وحد الفئة عريضة من الأسرة التعليمية التي تقوم بواحد الدور طلائعي داخل المؤسسة، دور تربوي ودور إداري بطبيعة الحال رغم العمل المتساوي الذي تقوم به إسوة ببعض الأطر الإدارية فإنها تحرم من المكاسب التي يحصل عليها الآخرون..

مثلا هاذ الأطر تقوم كما قلت نتقوم بعمل إداري تربوي تحرم من المشاركة في الحركة الإدارية كالحراس العاميين والمديرين علما أن هاذ الأطر لها من التجربة ولها من الثقافة ولها من الدراية بشهادة الجميع فيما يخص الترقى حنا لا ننكر أنه هناك مجال الترقى ولكن الترقى كيخرج من عين الزجاجة كيف يعقل أنه ضمن عدد مهم من هاذ الأطر يترقى عدد ضئيل وضئيل جدا.

كيف يعقل أنه في سنة من السنوات تلغى الامتحانات لهؤلاء الأطر بطبيعة الحال حنا جد متفائلين أننا في الإطار الحوار الذي نؤمن به والذي يؤمن به السيد الوزير أننا سنصل إلى سد هاذ الثغرات لأنه كما كان الحال هذه فئة تربوية تعليمية ما خصش القانون يمر عليها مرور الكرام خصها بطبيعة الحال كما كال السيد الوزير أنها استقدت فعلا جاءت باستقادات ولكن هناك بعد المسائل الأخرى اللي محرومين منها كذلك.

هناك فئة أخرى السيد الرئيس اللي السيد الوزير مشكورا استدرك ما وقع فيما يخص حرمان وقهر هذه الفئة من الأطر الإدارية والأعوان اللي من طبيعة الحال المرسوم شار ليهم ولكن بجرة قلم. واحد العملية سحرية..

هاذ الأطر طبعا تحيد من هاذ المرسوم في الوقت اللي وزارة أخرى مثلا وزارة الصحة اللي من طبيعة الحال مكنت هاذ الفئة من الأطر من حق تنتوكلو به جميعا بطبيعة الحال حنا متفائلين وحنا مستعدون للنقاش عني نأكد السيد الوزير أن هاذ الجمعية فعلا وضعت المراسلة في الوزارة وفي المراسلة على علم بعض المسؤولين في الوزارة مثلا اللي كنبطل من السيد الوزير أننا نحن مستعدون نجلس معه في إطار الحوار في إطار الإقلاع من طبيعة الحال حنا عندنا دفعات ديالنا وحنا مستعدين باش نفتتعو السيد الوزير بإعطاء

ثالثا مخالفة الرتب الثالثة التي ثم ابتداعها بعد الرتبة العاشرة في الدرجة الأولى لشروط وكيفية الترقى بالنسبة لجميع موظفي الدولة.

بناء على هذه الملاحظات نود إعطاءنا التوضيحات اللازمة راجين أن تحظى هذه القضايا بكامل عنايتكم واهتمامكم لما يضمن لموظفي قطاع التربية والتكوين حقوقهم ومكتسباتهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس إذا سمحتم أود أن أخبر السيد المستشار أنني لم أتوصل بأي مراسلة شخصيا بالموضوع لكن كيف ما كان الحال مستعد بعد هذه الجلسة أن نحدد موعدا لندارس هذه المراسلة وإخباركم بكل ما تحاول القيام به وزارة التربية الوطنية والشباب لكن في نفس الوقت السيد الرئيس أود أن أذكر بأن النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية يعتبر أن الأطر المشار إليها والتي تعمل في مجال الدعم التربوي والإداري والدعم الاجتماعي أعطيت لها الحقوق التي لم تكن تتمتع بها في النظام السابق.

وأعطيتم السيد الرئيس مثالا بسيطا حيث أن هذه الأطر الآن تعمل على أساس وفي إطار 3 درجات 1 سلم 11 والدرجة 2 سلم 10 والدرجة 3 السلم 9 وهذا ما نعتبره مكسبا مقارنة مع الوضع المادي والإداري الذي كان يميز هذه الفئة حيث من قبل كان المرسوم القديم ينص على ترقية هذه الفئة من الأطر فقط إلى حدود السلم العاشر، وفي نفس السياق السيد الرئيس ثم تمتع هذه الفئة من 3 رتب جديدة في الدرجة الأولى مع إحداث تعويض خاص بهذه الرتب.

وأشير في النهاية إذا سمحتم السيد الرئيس أن هذه الفئة من الممكن كباقي الفئات الأخرى أن تترقى عن طريق الامتحانات المهنية من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى سنويا وأؤكد ما قلته في البداية أنا مستعد للتداول مع السيد المستشار في هذا الموضوع شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب السي القباچ، السيد الوزير فتح لكم مجال في لقاء خاص.

السيد المستشار العربي القباچ:

شكرا السيد الرئيس أود أن أشكر السيد الوزير على جوابه إلا أننا لنا بعض الملاحظات نحن لا ننكر أن

هذه الفئة ما يمكن إعطاؤها باش ترتب كباقي الأطر التعليمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم بهذا نكون قد أتينا على الأسئلة المتعلقة بقطاع التربية الوطنية ونشكر السيد الوزير على مشاركته وقبل أن نمر إلى قطاع الماء. هناك نقطة نظام شكرا السيد المستشار المحترم لا ارد على السيد المستشار المحترم ولكن فقط أريد أن أبلغه أن مكتب المجلس رتب الأسئلة بالشكل الذي وزعت عليه، وبالتالي كان مدركا للترتيب انطلاقا من كون الأسئلة المتعلقة بقطاع الماء خمسة الخطرات في جلسات عمومية خمسة الخطرات وهي تنتقل من أسبوع إلى أسبوع ومكتب المجلس اللي السيد المستشار المحترم له ممثلين داخله هم اللي وضعوا هاذ الأسئلة وبالتالي المسألة وبالتالي المسألة مقصودة. كيبقى حتى لأخر فترة زمنية ديال البث مع الأسف الشديد ما تيبقاش الوقت الأسئلة تسحب من طرف أصحابها وبالتالي تتبقى دائما معلقة. لهذا هذا الترتيب السيد المستشار المحترم هو متفق عليه.

إذن أعطي الكلمة لأول متدخل في قطاع الماء بالسؤال حول التدبير الماء للمستشارين المحترمين السادة: سي علي الفارسي، سي محمد الجوهري، السي صوالحي بوزكري، السي حميد الموزن، السي أحمد منتصر والسي محمد المنصوري. وأقترح على المجلس كذلك في إطار ضم الأسئلة لكون الموضوع هو موضوع موحد السؤال المتعلق بالسياسة للمستشارين السابق الذكر. الكلمة للمستشارين المحترمين السي حسين الجامعي، السي شكاف سداتي، الحاج حسين زهير، الحاج عمر مكدور، السي بوسلهام بيته، السي عبد الله بوزيد السي عبد العزيز القرية، السي المهدي الزكاوي، إذن الكلمة للأستاذ النقيب السي الجوهري فيما يخص الموضوع المتعلق بتدبير الماء.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

هذه السؤال طرحناه بيوم 3 يناير 2003 وهو سؤال كنا طرحناه على أساس أنه غدي يكون سؤال محوري غدي يجاب عليه السيد الوزير الأول بعدما السيد الوزير الأول أبدى رغبته وسروره ليأتي إلى مجلس المستشارين للتداول معه في هذا المجال لكن تبين فيما بعد أن موضوع سياسة القرب هو أهم وأشمل واتفق

مكتب المجلس على أن يكون موضوع سياسة القرب هو موضوع الذي يناقش مع الوزير الأول فبقي هذا السؤال أصبح سوألا عاديا أخذ مجراه العادي الطبيعي. غدي نقرأ السؤال كيف وضع الفريق ديالي السيد الرئيس وأقول لقد جعلت الحكومة في برنامجها من مسألة الماء محورا استراتيجيا نظرت إليه بهذا المعنى عند وضع هندسة هيكله الحكومة من خلال ربط كتابتي الدولة بالماء والبيئة بقطاع إعداد التراب الوطني اعتبارا بعمق الترابط العضوي بين الأرض والماء والبيئة وارتباط كل تنمية بشرية بهذه العناصر.

ويرجع هذا الاهتمام والتخطيط للموضوع أعلاه عند الغوص في أعماق ومرامي الخطاب الملكي التوجيهي السامي وهو المعروف بكتاب أكادير المؤرخ ب21 يونيو 2001 عند ترأسه جلالته لأشغال المجلس الأعلى للماء والمناخ حيث قال حفظه الله إن إشكالية تدبير الماء هي من التعقد والتداخل بحيث لا تقبل المعالجة التقنية الصرفة ولا تحل بمجرد إنجازات جزئية منفصلة وإنما تستدعي مقاربة شمولية قوامها التبصر والموازنة بين الإمكانيات المتاحة للعرض دون تقييد والحدود المعقولة للطلب دون إفراط انتهى النطق الملكي.

ويلاحظ بصفة ملموسة أنه ذلك التاريخ أي منذ 2001 لم يلمس أي تدبير حقيقي وفعال ولموس على مستوى ما هو مطلوب في هذا المجال إذ بقي موضوع تدبير الماء على مستوى الخطاب يتداول كأفكار ونظريات وخلصات ورنينا أنه من واجبنا أن نطرح هذا الموضوع في مجال مسائلة الحكومة علينا قصد توسيع اهتمام المجال الشعبي والحكومي من جهة وإعطاء الفرصة للسيد الوزير وللجهات المعنية وهي تشرع في تنفيذ البرنامج الحكومي بعد المصادقة مباشرة عليه من طرف البرلمان.

من أجل ذلك نطلب من السيد الوزير أن يعطي إيضاحات حول هذا الموضوع وما هي الإجراءات الفعلية والعملية التي اتخذت؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم دائما في إطار ضم الأسئلة أعطي الكلمة للمستشار المحترم السي عبد العزيز القرية.

المستشار السيد عبد العزيز القرية:

شكرا السيد الرئيس السادة الوزراء إخواني المستشارين السادة الوزراء إخواني المستشارين لقد

لا بد من التذكير بأن قطاع الماء هو يعد من أحد المرافق العمومية العامة التي لها دور استراتيجي هام من حيث الارتباط والتأثير على الوسط الاجتماعي كما تعرفون أنه في العديد من الحالات أنه التوزيع المائي يكون محط خلافات ونزاعات وبالتالي وجب تدبيره على خصوصيات هذا المرفق العام والتي نذكر منها ثلاثة يعني استمرارية المرفق والمساواة أمام ما يوفره هذا المرفق وكذلك المطابقة المستمرة لمتطلبات تدبير المرفق مع متطلبات وإكراهات المحيط.

ولابد كذلك من التذكير بخصوصية المناخ كما جاء على لسان السيد المستشار بأنه يمتاز بعدم انتظام التساقطات والواردات من ناحية الزمان والمكان وبالتالي هذه المسألة هذه تعطي أحد الخاصيات الكبيرة للمناخ التي تجعل من تعبئة الموارد المائية يعني، تعطياتها الأولوية القصوى خصوصا خلال خطاب أرفود الشهير الذي أعطى انطلاقة سياسة السدود من طرف المغفور له جلالة الحسن الثاني رحمة الله سنة 1967.

ما أريد أن أشير إليه هو أنه هاذ السياسة المعتمدة في الماء هي سياسة رائدة وعرفت اعتراف المجموعة الدولية نذكر منها مؤخرا خلال المنتدى العالمي للماء بـ(كيوطو) الذي عرف إعطاء الجائزة الحسن الثاني الدولية في الماء وكان هذا اعتراف من المجموعة الدولية سواء من المختصين أو من جميع المهتمين بالماء على الجهودات بذلتها بلادنا في إنجاز هذه السياسة الرائدة المتميزة.

فبخصوص انطلاقا مما ذكرته فكان المغرب تيعرف إنجاز وإعداد المخططات المديرية على مستوى الأحواض المائية التي كشارك جميع مستعملي الماء ابتداء من الثمانينات وبالتالي هذا الإعداد ديال هاذ المخططات فنتهم المجال ديال التخطيط المائي والتدبير ديالو وبحيث أنه لا بد من يكون التوافق ديال جميع مستعملي الماء..

وبالتالي فهي لا أعتقد بأنه يعني تعتمد يعني منهجية قطاعية وتقنية محضة بل هي منهجية تعتمد التشاور بخصوص التخطيط وبخصوص التدبير اليومي أو التدبير التطوري لهذه المادة.

وكما أشرت أن هذه سياسة عمدت بالأساس في البداية على تخزين أكبر كمية من الماء حتى لا تضيع في البحر وحتى يتم هدف بلوغ سقي المليون هكتار الذي تم تحديده سنة 1967 وقد تم بلوغه سنة 1997

اعتمد المغرب منذ الستينات بناء على توجيهات المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه على استراتيجية متميزة في مجال تعبئة وتدبير الموارد المائية مكنته من تطوير بنياته الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجياته من هذه المادة الحيوية دون مواجهة إكراهات كبرى حيث ساهمت بشكل فعال في التطور الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وفي تأمين إنتاج الطاقة الكهربائية وتطوير التغطية بالماء الصالح للشرب في المدن وبعض البوادي.

لكن هذه المكتسبات التي حققها المغرب في الميدان المائي لا ينبغي أن تخفي بعض جوانب النقص والضعف كغياب التدبير المتدمج للموارد المائية وهيمنة المقاربة التقنية المحضة على حساب النظرة الشمولية ثانيا محدودية الاستراتيجية المعتمدة على تعبئة الموارد المائية وتدبير العرض دون الاكتراث بتدبير الطلب واقتصاد الماء بالنظر إلى أشكال التوزيع المختلفة التي تتعرض لها الموارد المائية.

ثالثا التأخر في إنجاز برامج المحافظة وصيانة هذه الموارد والخصائص المهول في مجال تطهير السائل الذي أصبح يهدد المياه الجوفية والسطحية بالتلوث بسبب النفايات المتدفقة بدون أدنى معالجة لذلك نرى أن معالجة هذه الأمور أصبحت مسألة حيوية الآن وعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبلادنا خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار هشاشة الإطار المناخي والهيدرولوجي للمغرب وتأثير الخفاف والضغط المتزايد على الطلب.

وفي هذا الإطار نتوجه لكم السيد الوزير بالسؤال التالي:

الأ ترون أن الأمر أصبح يستدعي الاستعجال بتفعيل التوجيهات الجديدة لتنمية الموارد المائية واستبدال المعالجة التقنية الصرفة والإنجازات الجزئية المنفصلة بمقاربة شمولية قادرة على تأمين المستقبل المائي للمغرب؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير يمكنكم أن تجيبوا دفعة واحدة على السؤالين نظرا لوحدة موضوعهما.

السيد عبد الكبير زاوود، كاتب الدولة لمكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

أن واحد العدد ديال النصوص التطبيقية خرجت اليوم والأخرى راه نحن ننتبع الصدور ديالها كذلك إتمام عملية تعبئة الموارد المائية بحيث أنه راه واحد العدد من الأوراش راه في طور الإنجاز في جميع مناطق المملكة فما لا يقل عن سبعة سدود الآن في طور الإنجاز وواحد ما لا يقل عن 260 ألف من الأمتار من الأتقاب الاستكشافية والاستغلالية لتعبئة الموارد المائية الجوفية.

كذلك متابعة وتدعيم البرامج المتعلقة بإصلاح وصيانة التجهيزات المائية من صيانة السدود ومنشآت التحويل كذلك الرفع من الدعم المالي للفلاحين قصد تشجيعهم على اعتماد تقنيات تمكن من الاقتصاد في الماء والكل نعلم دك المشروع النموذجي ديال 150 ألف هكتار اللي غادي تجهز باش تمكننا من اقتصاد واحد 400 مليون متر مكعب من الماء.

وأذكر كذلك بخصوص التأخير الحاصل في ميدان التطهير كما أشرت إلى ذلك فيعني نحن بصدد إعداد برنامج زمني مرقم يمكن من تدارك هذا التأخير وللإشارة فالتقديرات الأولية ديال هذا البرنامج فهو غادي يكلف عن ما يزيد على 65 مليار ديال الدراهم، ونحن بالاتصال مع جميع القطاعات المعنية بهدف إعداد هذا البرنامج كما كان الشأن بذلك فيما يخص غادي نعتمد نفس المنهجية تقريبا، ندير مخطط مديري ونشرعو في هذا البرنامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير السيد الجوهري تفضلوا.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال السيد الوزير حنا غير ابغينا باش نوسعو شي شوية الحوار لأن الموضوع ما نقدوش نحددوه بهذه الطريقة فالشيء الأساسي لآبد من فلسفة أنا ما كنقصدش الحكومة ماشي غير أفكار عادية لآبد من فلسفة معينة لتدبير هذا الشيء الغالي النفيس الذي تمنه فوق كل ثمن واللي باش ما عبرنا والذي هو أساس الحياة فلا بد تكون شي أفكار استثنائية وطريقة ومعالجة استثنائية.

ما أظن أننا نغلبو الماء على الناس هو الطريقة باش ما يضيعوه بالعكس توعية الناس هديك وأنه يحافظ عليها، ماشي نعاقبهم لأنهم كيستهلكو بزاف، أظن أن الدولة في هذا المجال دخل أكثر ما دخل في الخبر وأكثر ما دخل في الحوايج الأخرى اللي كتدعمها،

كما نعلم جميعا ذلك، ثم تطورت هذه السياسة إلى تدبير الطلب والتقليص من التلوث الذي استفحل بعدما انتشرت وعمت لاستعمالات الماء نظرا لتنامي العمران والوحدات الصناعية والفلاحية إلخ.

وهكذا يتضح أن المغرب اعتمد منذ زمان على سياسة مائية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي كما أشرت إلى ذلك وتوفير الماء الصالح للشرب ومحاربة الفيضانات وتلبية حاجيات البلاد من الطاقة الكهربائية لكن أمام تغيرات المعطيات الطبيعية من نقص في التساقطات بحيث أنه التساقطات يعني التقديرات اللي عندنا أنه نقص على الأقل 15% بالخصوص ما يعرف بـ30% مليار ديال الأمتار المكعبة اللي كانت كمعدل سنوي من التساقطات.

هذه التغيرات كتجي كتعطينا كتأثير أنه تتجي فيضانات في ظرف وجيز يعني كتجي سيولات هائلة أو سنوات ديال الجفاف تستمر في بعض الأحيان تتفوت 4 سنوات متتالية هذه التغيرات هذه جعلت بأنه كان لآبد باش المغرب يبادر إلى تحسين المنهجية بالاعتماد على مقاربة مبنية على التدبير المعقلن للموارد المائية تمشيا مع روح قانون 10-95 اللي تصادق عليه سنة 1995 بالإجماع وكذلك تمشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله خصوصا خلال المجلس الأعلى للماء المنعقد ببيونيو 2001.

وهكذا ثم تفعيل وإحداث وكالات الأحواض المائية كانت وكالة الحوض المائي لأم الربيع سنة 1999 والآن راها عقدت واحد ثلاثة دورات ديال المجالس إدارية ديالها اللي تيشاركوا فيها جميع مستعملي الماء اللي كان آخر اجتماع هو اجتماع ديال يوم أمس والوكالات الأخرى ديال اللوكوس وديال ملوية وديال تانسيفت وديال سوس ماسة وديال أبي رقراق وديال سبو فهي الآن تستغل وتشتغل بصفة عادية والمجالس الإدارية تتعقد كلها خلال الثلاث أسابيع المقبلة، كذلك ثم إحداث اللجان الإقليمية للماء اللي كتساهم في وضع المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية وكذلك بدأ الشروع في تحيين جميع المخططات المائية على مستوى الأحواض المائية.

وكذلك نحن بصدد إتمام إنجاز المخطط الوطني للماء الذي سيحدد التوجيهات العامة للسياسة المائية على الصعيد الوطني كذلك ثم تفعيل جل المقترحات القانونية والتنظيمية التي تجعل من بين أهدافها الضغط على الطلب وبالتالي الاقتصاد في استعمال الماء بحيث

هذه المادة الحيوية وأظن فهناك نقط أخرى يمكن بالحرص على تنفيذها تدبير هذه المادة الحيوية لازم أن أبدي ملاحظة ديال سياسة السدود فشيء جميل أن نبني السدود ولكن فهناك بعض السدود التي تقادمت وقد أصبحت غير صالحة لاستيعاب الماء أو الكمية المهمة من الماء التي أنشأت لتحتويها فهذا أنا. هاذ السياسة ديال السدود أحبيها ولكن يجب علينا أن نتعامل معها بشكل إيجابي هذا من جهة.

أما من جهة أخرى فيجب علينا أن نؤطر الفلاح دائما في سنوات الجفاف تكون هناك حملات تحسيسية وحملات توعية مستعملي الماء ولكن في سنة بحال هذه التي كانت الحمد لله سنة ممطرة فتتظن إلى تساريننا دابا في المناطق التي فيها الماء، ماء السقي فتتشوفو الطريقة باش كاين السقي فالطريقة أنا تتكول طريقة بدائية فتتظن يجب على كتابة أن تفكر بأن تعمم سياسة السقي بالتتقيط حتى يتسنى لجميع الفلاحين بأن يستفيدوا من هذه المادة الحيوية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك رد للسيد الوزير تعقيبات كانت في شكل أفكار ومساهمة.

السيد الوزير:

إذا سمحتم السيد الرئيس، السادة المستشارين بخصوص الاقتصاد في الماء المخصص للفلاحة فهو فهناك برنامج اللي ما فيهش غير الزيادة في الثمن بل هناك تحضير بحيث أنه إعانة كتوصل حتى 40٪ من كلفة الاستثمار إذا ما كان هناك يعني إرادة باش الفلاح يمر من السقي التقليدي إلى السقي الموضعي بالتتقيط. لكن هناك أيضا كما أشار السيد المستشار بعض التعقيبات في التراخيص نحن واعون بذلك وننصر في كيفية معالجة هذا الأمر لأنه الفلاحة ما قاموش بالتصاريح ديالهم قبل ذلك المدة اللي تيحدها القانون 95-10.

ما أريد أن أرح عليه كذلك هو أنه سبق أن تناولنا نفس الموضوع في خلال جلسة الأسبوع الفارط، فأنا على استعداد باش نتناولو هذا الموضوع في اللجنة لأنه يتطلب وقتا كثيرا وقد كنت مضطرا للتخليص لكن التخليص يكون على حساب التواصل وأنا على استعداد في أي وقت شنتم لمعالجة هذه الأسئلة، كلها والإجابة على التساؤلات فكتابة الدولة تتوفر على برنامج عمل مدقق وفلسفة كتعرفوا هذا القطاع، خلافا للقطاعات الأخرى فالأفق ديالو تيكون أفق كبير فنهار. جلالة الملك

وكيكون الدعم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وبتشجيع وبغيره التشجيع ديال المسألة ديال تدبير الماء في الفلاحة. التعقيد وأشحال من فلاح كييجي كيطلب هذا الشيء كيمشي كلها الناس كتبغي تعمل هذا الشيء ولكن لما كتعمل الخطوة الأولى كتوقف لأن التعقيبات الإدارية تبارك الله الناس اللي مكلفين بهذا الشيء لا عندكم كتجهيز ولا عند الفلاحة كفلاحة ولا عند المكاتب ما كاين غير تعقيد في تعقيد في تعقيد وتتعاملو مع شريحة من الناس الأغلبية فيهم ما قارينشاي بزاف ولكن ما نكولوش ما قارينش لكن كتتعاملو مع وسائل إدارية قليل اللي كينقنها ومع إدارات بعيدة ومع ومع..

خاص الإدارة هي توصل كل شيء، لهذ الناس اللي بغيناهم. السيد الوزير أنا دائما يحز في نفسي الطريقة باش كتعالج الحدائق العمومية، الحدائق شيء جميل، اليابانيين كيعيشوا في بلاد ديال المال ولكنهم عمرهم كيبداوا يسقيوا الكازو Gozan في الصيف وفي الشتوة مع أنهم كطيح عندهم الشتاء وفي بلاد عندها ستة أشهر ديال الشمس الحدائق العامة كلها 90٪ فيما Gozan يعني ربيع محضرة..

علاش ما نفكروش في طريقة أخرى هذاك التدبير دالماء نقطة نقطة نعملوه في الحدائق العامة، نعملو الأشجار ويتعمل هذاك النظام بنفسه ونقتصد حتى هذاك الماء اللي هو كنخوه من تحت الأرض؟

ولذلك جلالة الملك في الكلمة ديالو اللي ألقى كيخص ماشي معالجة تقنية صرفة ولكن واحد المقاربة شمولية الجماعات أنتم الفلاحة المجالس ولكن القيادة من عندكم أنتم والمواظبة مستمرة بالكتابات وبالمنشورات وبغيرها ص حيح أن الوسائل العمومية كتقدم بعض اللقطات وبعض....

مزيان مهم لكن أعتقد لأن دورها محدود لأبد من التجديد والبحث عن الأفكار الموصلة واللي غدي تعطي النتيجة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السي عبد العزيز لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد العزيز القرية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حتى لا أطيل ولا أعيد ما قاله زميلي السيد الجوهري فأنا غانمشي لنقطة الماء المخصص للفلاحة فكما قال الأستاذ الجوهري فكنتظن أن الزيادة في ثمن الماء راه ماشي هو اللي غادي يساهم في تدبير

والغنى تسرب على حساب الأموات كذلك إلى بعض القطاعات هذا شيء لا يشرفنا لابد للوزارة كما تلعب دورا هاما.

وانطلاقا مما سمعنا منكم أستاذي الكريم السيد وزير الأوقاف في البرنامج الأخير وأعجبنا بما قلتم نتمنى كذلك أن يتبلور ذلك في هذا الجانب، الاعتناء بشؤون المقابر وأن تكون لديكم اليد الطولى على الأموات قبل الأحياء، إذن نريد من هذا المنبر أن نسمع منكم ما هي الخطة الاستقبلية للتدخل في هذا الميدان لأنه ميدان يعانى منه الجميع.

بل أكثر من ذا وذاك وعلى سبيل المثال لا الحصر في مدينة كبرى كمدينة الدار البيضاء نجد أن في مقبرة الشهداء تدفن الأموات في الممرات في بعض الأحيان في الطرقات ومثلا مدينة مكناس إذا كان الإنسان لا يتوفر على قبر فعليه أن يؤدي الملايين والسي العلمي ها هو حاضر الآن في بعض المقابر التي لها مكانتها هذا واقع اسحو لي أن أستدل بكم لأنكم حاضرين.

ابغينا السيد الوزير المدن التي لكم فيها أرصدة، وهذه مسؤولية الجميع لا لأقول وزارة الأوقاف وحدها بل مسؤولية الجماعات، مسؤولية قطاعات حكومية، مسؤولية المجتمع المدني ولكن رأس القافلة أو القاطرة هو وزارة الأوقاف لكن بغينا نسمع منكم ما هي التدابير أو الخطة التي ستعالجون بها هذا المشكل الذي يستأثر باهتمام جميع المواطنين والمواطنات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد أحمد توفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، السيد المستشار المحترم أشكركم على سؤالكم الذي في الحقيقة يتناول موضوعا هاما باعتبار ما ذكرتموه من الحثييات ألا وهو موضوع المقابر. لا أخفيكم، منذ أسابيع قليلة كنت في مذاكرة مهنية مع السيد الكاتب الأمين العام للحكومة فكنا نتذاكر حول بعض النقاط الأساسية التي ينبغي أن يستكملها القانون فجاء الكلام حول المقابر ومسؤوليتها حولها إذ أن الرصيد أو الترسانة القانونية وبعض القوانين الموجودة في هذا الباب ربما تحتاج إلى نوع من الاستكمال.

المغفور له الحسن الثاني نهار تكلم على هدف المليون هكتار في 67 فدائنا احنا المدى المتوسط عندنا يكون بعض العشرات ديال السنوات، فمين نتنكلمو على باش ندرسو سد وننجزه تتكون دازت 12 و 14 سنة..

وبالتالي النظرة كإينة يعني الصورة اللي خصنا نوصلو لها نظرا للتقنيات المتوفرة والاختيارات كإينة وتيمكن نذكرو فيها ونتشاور بخصوص هذا الموضوع في أي وقت شنتم وأنا رهن الإشارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد الوزير سنعمل على تبليغ السيد رئيس لجنة المالية لدعوة اللجنة للاجتماع لاستكمال المذكرة حول هذا الموضوع ونشكركم السيد الوزير وننتقل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية بسؤال حول المقابر، الأستاذ الأنصاري، السيد عبد الكريم الناصري. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء زملائي المستشارين، اسمح لي السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد تفكير ارتأينا أ، نضع هذا السؤال الذي يخص المقابر نظرا لما تحظى به من حرمة كبيرة لدى كافة المواطنين والمواطنات بل من قدسية وكذلك من عناية من كافة الأديان هذا شيء لا بد من التذكير به لنصل إلى أن حال المقابر ببلدنا كما يعلم الجميع، بل جل المقابر لا تتمشى مع ما أسلفت نظرا للإهمال الذي يطالها نظرا لما تعرفه من وضعية مزرية في البوادي والحوضر على حد سواء. بل أكثر من ذا وذاك نجدها مرتعا للأوساخ في بعض الأحيان، بل كذلك تستعمل كأوكار للمتسكعين وللمتشردين الشيء الذي يتنافى مع القدسية التي خص بها المقابر ديننا الحنيف.

وإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي من بين الوزارات التي لها مسؤولية كبرى في تدبير هذا المرفق الهام الذي هو ديال المقابر أي الأموات بعد ما تقوم الحكومة الآن وكلنا بتدبير شؤون الأحياء إذا لا بد أن نفكر في الإنسان في مماته بعد حياته فلا بد أن نخص له حيزا من الاهتمام والقدسية في ماله الأخير بعدما أفنى حياته في هذا البلد الأمين.

إذن السلف الصالح سبق له أن فكر في ذلك وقد خصصت عدة أوقاف تخصص للمقابر، ووزارة الأوقاف لها أرصدة عقارية هامة في جل الحواضر وداخل المدارات الحضرية بينما تشكوا المدن الآن من قلة المقابر وأصبحت المقابر تباع الآن بثمن باهظ

العقار وهنا لا بد كل هذه الإشكالية إما أن يكون هناك من يقوم ويتطوع بوقف من أجل المقابر وأقول أو أن تقوم مقامه في حدود المكان كلما توفرت تلك العقارات من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهي التي مؤهلة أساسا للقيام بذلك:

إذن أتمنى السيد الوزير على كل حال أن تكون هذه القطرة الأولى أو الانطلاقة الأولى في تحسيسكم في القطاع الذي تشرفون عليه من أجل الاعتناء ورصد بعض العقارات لتخفيف العبء على ساكنة الحواضر أن تتواصل في شتى المدن وخاصة المدن الكبرى وخاصة أن جل المدن الآن في بعض الأحيان يكون مضطرة لتخصيص عقارات تبعد عدة كيلومترات على الحواضر الشيء الذي يتقل ذوي الموتى من أجل الزيارات الأسبوعية ونحن في مجتمعنا لنا تقاليد وأعراف منبثقة من ديننا الحنيف وهي زيارات كل يوم الجمعة بالإضافة إلى الترحم على الموتى وغالبا لا يكون مشكل النقل إلخ...

ابغينا على كل حال أن يكون هذا الموضوع موضوع اهتمام وأن يخلق ورشا خالص بالمقابر داخل الوزارة لتأتون إن شاء الله داخل اللجنة بمقترحات جديدة لتتغلب على هذا المشكل جميعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السؤال الموالي دائما في قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول التعليم العتيق مقدم من طرف الزملاء: حميد المودن، السيد محمد الجوهري، أحمد المنتصر، والصوألحي بوزكري. الكلمة للسيد حميد المودن تفضلوا.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في بداية كلامي سأقول من أهم القوانين المنظمة لعملية التعليم ببلادنا ولما أقول من أهم فإنني أعتبر هذا القانون هو قانون كان يتعلق بالضعاف في هذا البلد، ووقتها لما جاءت به الحكومة إلى البرلمان كنا في المعارضة ودافعنا عنه كثيرا أملين بتطبيقه في أقرب وقت ممكن وهو القانون رقم 01-13 الذي يتعلق بالتعليم العتيق الذي تم بموجبه إدماج هذا النوع من التعليم في البنية التربوية وذلك لما يفتحه من آفاق لتحديثه وتطويره وفتح قنوات التشغيل للمتخرجين من مؤسساته وهم طلبة القرآن.

كما تعلمون السيد المستشار المحترم فإن إحداث المقابر يحدد ضمن التصاميم التهيئة الحضرية كما ينص عليه قانون التعمير رقم 12-90، وكما تعلمون أيضا أن الجماعات المحلية هي التي لها وعليها يعهد هذه الفضاءات بحسب الظهير الشريف المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، ودور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هو الحفاظ على حرمة المقابر و الدود عنها من كل انتهاك أو ترام باعتبارها كما قلتم حبوسا عاما والوزارة تقوم بقدر الإمكان بهذا الدور بمراسلة الجهات المعنية إذا بلغها عن طريق النظار أن هناك نوعا من التراميم وفي بعض الأحيان يقع هذا الترامي حتى من الجهات المحلية بنفسها بإرادة تحويل بعض المقابر إلى استعمال أخرى.

على كل حال الوزارة تقوم بواجبها في هذا الباب أما فيما يتعلق بتخصيص أرضة حبوسية فإننا لا نألو جهدا في هذا الصدد ونذكر لكم مثالين قريبين منا، هو تخصيص 8 هكتارات من أراضي الأحياس لمقبرة دار المهراز من الأرض المعروفة بفدان فحامة، ثم تخصيص 5 هكتارات من أراضي العوفات بأسفي للمقبرة فكلما اقتضت الضرورة وكانت هناك إمكانية فإن وزارة الأوقاف لا يمكن لها أن تتأخر عن القيام بالواجب في هذا الباب وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب الأستاذ الأضراري تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس، أولا وبداية لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الذي أكد بدوره أنه فكر قبل هذا السؤال في مشكل حرمة المقابر إذا نتكلم كلنا لغة واحدة حول هذه الحرمة وأعتقد أن القانون الجنائي قد أفرز عدة فصول زجرية لكل من انتهك حرمة المقابر ولكن تبين في أرض الواقع أن ذلك غير كافي، ألم يحن الوقت للتفكير من طرف الحكومة في إقرار قانون خاص من أجل تحديد مواصفة المقابر وتجميع كذلك جميع النصوص الزجرية المتعلقة بحرمة المقابر وكذلك التذكير بالمجال الصحي داخل المقابر إلى غير ذلك من المشاكل.

أشترتم السيد الوزير إلى الجماعات المحلية الجماعات المحلية لها أبواب تتعلق بالمساهمة في الصيانة أو في تسييج المقابر، ولا تتعلق باقتناء رصيد أو غير ذلك على ما أعتقد على حسب الإمكانيات وعلنا هنا رؤساء الجماعات المشكل في الحواضر هو ندرة

لأن المسألة كلها هي مطابقة هذا التعليم مع التعليم العمومي لإعطاء شهادات وبالتالي للوصول إلى ما أشرتم إليه من استفادة هؤلاء الناس وإخراجهم من الوضع الغير العادي الذي كانوا فيه فنحن بصدد هذا وسيستمر على ما يبدو لي طيلة سنة 2003-2004-2004 لنصل بعد ذلك إلى نوع من المطابقة السليمة التي توصلنا إلى الهدف المنشود دون الإخلال بهاته البنى التي هي عتيقة فعلا ولكنها أصيلة كما قلتم، فنحن مشتغلون في هذا ولكن المسألة ليست بهذه السهولة. شكر الـكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير الأستاذ الجوهري. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

لكي تظمنوا إلى اهتمامنا بهذا الموضوع وتقديرنا لضخامته أن التصور الآن اللي هو في طور الإنجاز إن شاء الله من هيكلية جديدة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يتضمن مديرية خاصة للتعليم العتيق، فما كان للقسم الذي كان مكلفا بهذا الموضوع أن يقوم بتدبير هذا القطاع الواسع وشكر الـكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الأستاذ الجوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير أشكركم على الإيضاح الذي قدمتموه نحن واعون بما طرحتم السيد الوزير وبالصعوبات الجمة التي تعترض سبيل تطبيق ميثاق قانون التعليم العتيق، ما توخيناها عندما طرحنا هذا السؤال وناقشنا هذا الموضوع في فريقنا وهو ألا ترون أنه من المستحسن أن تكون هناك جسور بين ميثاق التربية والتعليم وتطبيقه وتنفيذ وتطبيق قانون التعليم العتيق؟ أكيد أنه إذا أردنا أن نضع التعليم العتيق في التصور الذي نريده جميعا يتطلب ذلك ربما حتى 10 سنين أو أكثر لما أشرتم إليه من تنوع، تنوع المشارب تنوع السبل وتنوع اجتهادات الفقهاء في طريقة التلقين وطريقة التعليم والذي يجعلنا جميعا نقف هو أن ماذا بعد هذا التلقين تكون هؤلاء الأفراد والأشخاص أو الفقهاء أو المتعلمين ولكن الأفق فيما بعد أفق المعيشة بعبارة صريحة وساذجة يعني أفق المعيشة أفق غالبا يكون مسدودا.. ثم أداؤهم يعني تفعيلهم أو الآثار المترتبة عما تلقوه خصو يكون عنده آثار في المجتمع ما كايئش في ذلك يمكن أن نفكر كثيرا في العلاقة في الربط بين ميثاق التربية وميثاق التعليم وأن

لذا وحيث أن هذا النموذج التعليمي والتربوي يتميز بأصالته وبعده التاريخي والحضاري لبلادنا وكذا انتشاره في مختلف جهات المغرب وخصوصا العالم القروي منه ونظرا لإحتياج بلادنا إلى تطوير هذا النموذج من التعليم وإبعاده عن المزالق الممكنة التي قد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي قامت بها وزارتك لتفعيل مقتضيات هذا القانون؟ وشكر الـكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد لمستشر لمحترم، لكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه الأكرمين، السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، أشكركم السادة المستشارين الذين تفضلوا بإلقاء هذا السؤال لنعود إليه مرة أخرى لما فيه من فائدة للمعنيين لكم وللمعنيين كذلك وهم كما تعلمون وكما تقررون فئة واسعة من أصحاب المدارس ومن المستفيدين منها ينطبق عليهم هذا الوصف الذي كما جاء في الظهير المنظم وصف التعليم العتيق. عندما نتحدث عن التعليم العتيق ينبغي أن نستحضر أن مكوناته ليست مكونات منسجمة بل هنالك ما دارج على الأسلاك التي نص عليها القانون مثل التعليم بجامع القرويين أو بالمدرسة القرآنية بمسجد الحسن الثاني ومنه العديد الذي هو فئات مختلفة مدارس سوس وطبائعا متعددة: مدارس الريف، المدارس التي أحدثت فيما بعد يعني في سنوات الثلاثين الماضية.

لذلك لم يأت هذا القانون فادمج إنما أتى ليذمج بمعنى هنالك خطوات عديدة يتطلبها تفعيل هذا القانون وفي مقدمتها إصدار نصوص تنظيمية تتناول شروط الأحداث، شروط التغيير تتناول البرامج الدراسية برامج المراقبة المشرفين على المدارس الخ... حوالي 6 نصوص الآن جاهزة أما ما كان يعني المؤسسات القابلة للتطبيق فإن القانون قد فعل فيها وهي محدودة ولكن علمت الوزارة منذ صدور هذا القانون بحساسية المعنيين وتخوفاتهم ولذلك لا تريد أن تصدمهم إنما أعدت هذه القوانين وهي الآن بصدد القيام بالخطوة التالية وهي العمل الميداني لإقامة جاذبة خاصة بكل مؤسسة ومدى قابليتها لتحمل هذا القانون بتدخل من الوزارة وفي أي حدود فهنالك متطلبات من طرف الإدارة وتهيئ الأطر وغير ذلك لأن هناك مواد جديدة

تشبيب الأطر وخلق حركية داخل المؤسسات العامة كما أقر هذا الظهير نفسه إمكانية استثناء الإحالة أثناء بلوغ هذا الشيء.

لكن السيد الوزير نلاحظ أن هناك استثناءات كبيرة تعطي وبالتالي أصبح بعض الأشخاص يراكمون أكثر من أربعين سنة من العمل في حين أن الشباب المعطل حين توظيفه لا يمكن أن يشتغل أكثر من 20 سنة وهذا يتم في وقت قالت فيه الحكومة في تصريحها أمام البرلمان بغرفتيه بأنها ستعمل على إقرار مبدأ التقاعد المبكر في حين نلاحظ السيد الوزير أن بعض أعضاء الحكومة يتدخلون بمختلف الأساليب للاحتفاظ بمجموعة من المتقاعدين.

لذا السيد الوزير نسالكم ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن وذلك بإحالة المتقاعدين في مختلف القطاعات على التقاعد تشجيعا لتوفير مناصب الشغل وتخفيفا من عبء ميزانيات الدولة والمؤسسات العامة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نجيب الزروالي، الوزير المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

نشكر السادة المستشارين على السؤال نتاعهم وهنا لا بد من التذكير أن القانون حدد بصفة عامة أن الأصالة أو السن على التقاعد هو 60 سنة ماعدا استثناء اثنين هما أساندة التعليم العالي 65 سنة والقضاة 66 سنة. فالبسة بالطبع أنه كان القانون لحدود 92 يعفي المعنيين في المناصب العليا من هاذ التدبير غير أنه كما أشرتم ظهير ديال 92-1-88-235 ديال 7 ماي 92 بالطبع سوى الوضعية وجعل أن الكل يخضع لهذا القانون.

كما أنه هناك مشروع القانون اللي منع أن يجمع بين الأجرة والتقاعد وهذا القانون كان عندو بالطبع واقع إيجابي على التراجع لأنه ما بقاش تحفيز ديال التمديد لأنه بما أنه ما يمكنش يجمع ما بين التقاعد وما بين الأجرة وثانيا أن حتى السنوات ديال التمديد لا تأخذ بعين الاعتبار في حساب التقاعد فهذا أعطى تراجع ديال هاذ الظهيرة وبالطبع الآن كايين متابعة ديال تطبيق هذا القانون سمحوا لي السيد المستشار أبدي بملاحظتين:

تسقى نقول أن هذا الجانب هذا يؤدي كذلك إلى وجرت هذه العملية من قبل في مرحلة ديال التعليم الحر ثم ما بين التعليم الحر والتعليم الرسمي كانت المواد اللي كانت عائق يمكننا ناخذوها تقريبا في الزوايا في المدارس العتيقة وفي غيرها اللي هي غتشكل عائق كما كياخدوا المواد ديال الحساب المواد ديال العلوم الطبيعية، دابا ناخذو الإعلاميات ناخذو مدارس نموذجية في الريف وفي سوس وفي غيرها فباش يمكن يوقع التطعيم، واحد التلاقي بطريقة أو بأخرى في المنظور المستقبلي هذا ما يمكن أن نساهم به السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار المحترم ربما في تقديري أنه في ربيع 2004 لا قبل ذلك يمكن أن نعطي لكم وللجنة المختصة، تصورا ناتجا نابعا من التحري الميداني العميق لأنه في الحقيقة هذا القانون هو قانون يفتح بابا للإصلاح وهذا الإصلاح لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار موضوع الإصلاح، ميدان الإصلاح لا نستطيع الآن بالضبط أن نعرف حجم الصعوبات لا النفسية ولا المادية ولا الهيكلية التي تقف أمام التطبيق ولكننا جادون إن شاء الله بإشراك المعنيين وباتخاذ الإجراءات الضرورية للوصول إلى هذا التصور من أجل الوصول إلى الغايات المطلوبة لكن لا بد من بعض الوقت لهذا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته ومنتقل إلى قطاع تحديث القطاعات العامة بسؤال حول إحالة الموظفين على التقاعد بسؤال طرح من طرف المستشارين السيد عبد الله الشرقاوي، السيد عمر بومقص والسيد سعيد الوهابي والسيد محمد العلمي، السي العلمي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

سؤالي هو كالاتي من الثابت نصا، السيد الرئيس، أن ظهيرا شريفا صدر بتاريخ 7 مايو 1992 تم تحت رقم 1-88-235 يقضي بإحالة الموظفين المعنيين بظهير ملكي في وظائف عليا في ستين سنة وذلك بغية

السيد الوزير:

أولا بالطبع يمكن لكم تسلموا لي هذه اللانحة غير أنه خصك تعرف مرة أخرى أنه راه كاين 775 ألف موظف ما بين المؤسسات العمومية والجماعات لكن فكيف ما كان عدد هاذ اللانحة ما يمكنش نقول أنها قاعدة عامة ها الأولى.

ثانيا مرة أخرى أؤكد على أنه لما كيقوع تمديد ما يمكنلوش يجمع ما بين المعاش وما بين الراتب ولا يأخذ بعين الاعتبار هذا كلشي في المعاش.

وثالثا على أنه لما يأخذ التقاعد ديالو يتم إلغاء المنصب المالي فليس معنى أن لما كيمشي للتقاعد هذاك المنصب تيمكنلو يدار لتوظيف واحد جديد. فإذن حتى إلى وقع تمديد لبعض الخصوصيات كيقول أنه كوزير سابق للتعليم العالي كنا نطلبو بعض المرات تمديد لبعض الأساتذة التعليم العالي نظرا لندرة الأساتذة في هذا التخصص ولكن حقيقة الاستثناء ديال الاستثناء وربما في 5 سنين وقع تمديد ديال بعض الأساتذة بالطبع بقرار للسيد الوزير الأول، لأن الوزير لا يمكنه أن يمدد، بقرار السيد الوزير الأول. فهذه الخمسة سنين كلها وقع تمديد أربعة أساتذة نظرا لخصوصيتهم، فهذا ليس معنى أنها أصبحت قاعدة عامة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وشكرا له كذلك على مساهمته وتنتقل إلى قطاع الإسكان والتعمير بالسؤال الأول حول توفير السكن اللائق هاذ السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السي عبد الرحمن لبدك، السي عبد لكبير بورقية، السي حسن أبو العز، السي محمد المنصوري، السي أحمد الإدريسي، السي حسن لكم الكلمة.

المستشار السيد حسن أبو العز:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين، بكل تأكيد يشكل توفير السكن اللائق إحدى الأولويات الأساسية الواردة في سياسة القرب خاصة على مستوى السكن الاجتماعي الذي يمثل عنوانا للعيش الكريم في هذا السياق اعتمدت الحكومة على منظور جديد في هذا الميدان الحيوي يركز على سن سياسة جديدة في ميدان السكن بصفة عامة والسكن الاجتماعي خاصة ويركز هذا التوجه على:

الملاحظة الأولى أنه حتى شي قانون ما تكلم على أن الشباب خصو يخدم 20 سنة الكل حسب الوقت فين تم توظيف في 20 سنة راه غادي يخدم 40 سنة وإلى توظيف في 25 يعني هو وضع السقف ما وضعش الحد الأدنى هذي الملاحظة 1.

والملاحظة الثانية، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار وهو أنه ماعدا القوات المسلحة الملكية والقضاة كل من يحال على التقاعد يتم إلغاء المنصب المالي وهذا في القانون المالي اللي كتصوتوا عليه يعني كل المناصب تلغى، فيعني لما كيمشي واحد التقاعد في 60 سنة المنصب المالي نتاعو تيمشي معه. إذن ما تيبقاش يعني كما جاء في سؤالكم هذاك المنصب يمكن أن يداع للتوظيف مرة أخرى. شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السي العلمي لكم التعقيب.

المستشار السيد محمد العلمي:

التعقيب ديالي السيد الوزير هو أن هذا القانون صدر عليه أو يعني منذ تاريخ صدوره الآن مرت عليه أكثر من 10 سنوات وعند لقائنا السيد الوزير إلى بغيت نبغكم للمكتب ديالكم تتضمن أسماء مجموعة من الأشخاص لأن حنا ما يمكنش نذكر الأسماء لأن المعين مبتدع تتضمن مجموعة من الأشخاص الذين بلغوا سن الستين ورغم ذلك بقي الاحتفاظ عليهم.

هنا السيد الوزير ما أود أن أقوله هو أن الظهير كان حقا قد أقر مسألة الاستثناء فإن الاستثناء يجب أن يراعى في حق الموظفين ذوي تخصص معين ولا ينبغي أن يطبق على الجميع وبالتالي حنا ما لوحظ خلال 10 سنوات هو أن الاستثناء أصبح هو الأصل وأن هذا لفتون لم يعرف تطبيقا سالما وبالتالي يجبه تفعيل محتوياته ومقتضياته حتى يطبق على أحسن ما يرام.

بقيت الملاحظة الثانية السيد الوزير على ما جاء على لسانكم أن 20 سنة ذكرتها على سبيل المثال فقط بما أن الشخص إذا احتفظ به وهو بالغ 60 سنة إلى بقي حتى 70 عام أو 80 عام في الوقت اللي غايوظف واحد الشاب وهو عند 40 سنة يعني غادي يكون قضى غير وحد 20 سنة ولم أقل بأن الشباب يجب أن يوظف خلال 20 سنة هذه ذكرتها على سبيل المثال وليس أكثر. السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا لكم الكلمة.

finance القانون المالي ديال 2004 يعني هو المحطة المؤهلة اليوم لإعلان الأشياء الجديدة.

فيما يتعلق بالتدابير الأخرى للتحفيز، أنتم تعلمون حضرة السيد المستشار أن التصريح الحكومي وما تلا التصريح الحكومي في سياق تفعيل وتنفيذ مضمون التصريح الحكومي أتى بعدة تدابير من شأنها أنها تعطى واحد الدرجة وواحد الانطلاق وانطلاقة جديدة بتحفيز المستثمرين ومن جعلتها تعبئة العقار العمومي، موضوع السؤال اللي غادي يجي من بعد سؤالكم واللي في تقديري أنه هذا كان واحد الحدث جد استراتيجي في بلادنا، تاريخ بلادنا لأنه الدولة كانت لها الشجاعة، يعني الشجاعة السياسة من أجل وتعبئة العقار العمومي ووضعته تحت إشارة الإنعاش العقاري العام والخاص كذلك طبعا الإنعاش يعني تعبئة العقار العمومي من أجل مضاعفة وثيرة الإنتاج نحو بلوغ مئة ألف وذلك من أجل خفض كلفة المنتج لبلوغ يعني الوصول إلى منتج يلبق بالطاقة الادخارية للفقراء.

كذلك في هذه الفترة ديال الستة أشهر الأولى تكلمنا في عدة مناسبات على فتح النظام وتوزيع النظام البنكي وهذه لأول مرة نتكلم على هذا الموضوع عبر أحداث صناديق للضمان من أجل تمنيع النظام البنكي وفتحه للمواطنين وللأسر الفقيرة وذات الدخل المتدني.

كذلك نتكلم اليوم عن الاستثناءات وهذا موضوع تقدمنا فيه بشكل ملحوظ الاستثناء في التعمير من أجل إعطاء الصلاحية للمحليين قصد تحسين وثائق التعمير وتقليص آجال الترخيص باعتبار أن آجال الترخيص الممططة الطويلة هي وسيلة غير مباشرة يعني تشجيع السكن الفوضوي فيما يتعلق بالتجاوب أكد لكم أن هناك تجاوب وانخراط واسع لا من حيث المؤسسات والهيئات ديال المنعشين العقاريين ولا فيما يتعلق بالمنعشين العقاريين كأشخاص ذاتيين طبعا هاذ الانخراط الواسع هو الانخراط من ناحية الجانب الفكري انخراط من ناحية المنظور طبعا وسوف يتأكد المنعشين العقاريين في القريب العاجل حين يبدؤون الملاحظة ديال الأشياء التي تتقدم يعني العقار العمومي الذي سيضع رهن إشارتكم إن شاء الله.

المحطة المقبلة هي قانون ميزانية 2004 والأشياء التي نشتغل فيها اليوم في سياق التضامن الحكومي السكن القروي أكد ما قلته في نفس هذه القاعة وفي مجلسكم الموقر أنه إن شاء الله ابتداء من شهر غشت سوف تشرع الوزارة في تسليم تصاميم هندسية

أولاً: الاعتماد على المنظومة اللامركزية الجهوية في تخطيط وتنفيذ البرامج.

- اعتماد أسلوب تعبئة الارصدة العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية والأحياس والجماعة السلالية لخفض كلفة السكن الاجتماعي.

- إعادة النظر في تحفيز المنعشين العقاريين وفي هذا الإطار فإن معضلة السكن تطرح بجد في هوامش المدن كما هي في الوسط القروي كما يقضي منهجية تراعي الخصوصيات المحلية وكذلك مراعاة مقومات الأصالة المعمارية المغربية في أبعادها الاجتماعية والحضارية وعليه نود السيد الوزير مسانلتكم عن ما هي الإجراءات المتخذة لحد الآن في تحفيز المنعشين العقاريين وتشجيعهم؟ وعلى هناك بوادر لتجاوب هذه الفئة مع السياسة الحكومية في هذا المجال وما هي استراتيجية الحكومة لمعالجة الخصائص القائم على مستوى السكن القروي؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، سيد الوزير لكم للكلمة.

السيد توفيق اجبيرة الوزير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، أولاً أعتقد أن سؤالكم متوجه بالخصوص نحو التحفيزات الضريبية، تحفيز المقاوله عبر التحفيزات الضريبية، أود أن أستحضر قبل الكلام عن الجديد على ما هو قائم اليوم وهو الإعفاء الضريبي الشامل لكل البرامج التي تتعدى حجمها 2500 شقة اقتصادية والتي تبنى على مدى 5 سنوات لحد الآن يعني لحد اليوم هناك 40 اتفاقية تم إنتاج 105 آلاف شقة اقتصادية هذا إنتاج معفى من كل أنواع الضرائب ليف ما كان يعني شكلها ومضمونها.

هاذ 105 آلاف من الشقق الاقتصادية أو المنازل الاقتصادية يعني تحتم استثمار يبلغ 21 مليار درهم، كذلك هنالك قيد الإمضاء والدراسة 3 اتفاقيات اللي فيها 7500 يعني شقة وغادي أو سوف تستعمل استثمار يبلغ 1.5 مليار درهم هذا هو الواقع ديال الآن.

فيما يتعلق بإعادة النظر في الهندسة ديال النظام الضريبي أو التحفيز الضريبي المرتقب هذا هو موضوع يمكن أن أؤكد لكم فيه أنه هناك اشتغال واجتهاد جماعي تحت إشراف السيد الوزير الأول بين وزارة الإسكان ووزارة المالية طبعا ولا يمكن أن نعرف نتائجها إلا في أفق الإعلان عن la loi de

المجهودات هل هناك سياسة لتوحيد النظم العقارية هل هناك سياسة للتنسيق بين كل المتدخلين العموميين في هذا الميدان من أجل التغلب على مشاكل السكن في المغرب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار. أعتقد سوف أبدا من حيث انتهيت أنا متفق معكم وأنتم أستاذ أول مدير للمعد العالي للتهيئة والتعمير وأستاذ في المادة أنتم تعلمون أن النظم العقارية الوطنية هي نظم معقدة وكثيرة ولكن وراء هذا التعقيد ووراء هذه الكثرة وأنتم أستاذ في المادة تعلمون كذلك بأن هناك تقليد وتاريخ أضفى وأعطى واحد النوع من القيمة لهذه العقارات خدينا أراضي الجموع هم تاريخ اللي وصلنا لهذا الوضع الذي نحن فيه أراضي ديال الكيش، أراضي الأحباس وما أدرك ما أراضي الأحباس.. يعني واحد الزخم وحد الحمولة تاريخية رائعة من وراء هذا النوع من الأراضي.

مع ذلك كيبقى المشكل الذي طرحتم وأنتم على صواب أن هناك صعوبة في تعبئة هذه الأرصدة اليوم المشكل محلول، المشكل بسيط جدا هذه بعض الشهور كان أمامكم السيد الوزير الأول وقال في تصريح رسمي اللي هو الإعلان على البرنامج الحكومي إن البرنامج الحكومي إن البرنامج الحكومي يتضمن اليوم إرادة سياسة من أجل تعبئة الأراضي العمومية بالأثمان التي كانت متداولة، تعبئة الأراضي بأثمان باش ما يكونش باطل بدون مقابل ائمة جد مشجعة وبشروط تفضيلية.

وأخبركم أنه نشغل في الوزارة الأولى بإشراف الوزارة الأولى مع أصدقائنا في الوزارة المالية ونحن متقدمون جدا يعني هاذ الملف ديال تعبئة الأراضي العمومية نحن متقدمون وهناك احتمال بأن نعلن عن فتح هذا الملف رسميا ويرسم السنة الجارية وسوف نبدأ في إعطاء عقارات مؤهلة قابلة للتعمير تماما للإجابة عن سؤالكم السيد المستشار المحترم بشروط تفضيلية تابعة للدولة واث كايين مؤسسة عمومية اللي غدي تقوم بتدبير وتجميع هذا الشيء هذا اللي أساسي هي النتيجة والنتيجة شنو هي تعبئة الأراضي العمومية القابلة للتعمير ووضعها رهن إشارة الأسر كما ذكرتم.

نموذجية قابلة للتحليل في العالم القروي بدون مقابل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير السؤال الموالي عن السي عبد الرحمان لبدك، السي عبد الكريم بورقية، السي حسن أبو العز، محمد المنصوري، والسي أحمد الإدريسي. إذن ننقل إلى السؤال الموالي حول العقار والتنمية الحضرية هذا السؤال طرح من طرف السيد المستشار المحترم السي عبد الإله المكنسي.

المستشار السيد عبد الإله المكنسي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمون، السادة أعضاء مجلس المستشارين،

كل منا يعرف أهمية العقار. العقار في المغرب وفي العالم كله أثبت بأنه العقبة الكأداء والمشكل الأساسي أمام كل تنمية حضرية وأمام كل برنامج للسكن التاريخ يثبت بأن المغاربة عندما تعطيهم الأرض فإنهم بوسائلهم العائلية والشخصية وبالادخارات وبأصدقائهم وإمكانيتهم وبدون الرجوع إلى الأبنك يبنون منازلهم اليوم نجد على أن الوضعية تطورت بحيث أنه في السبعينات كانت الدولة واستطاعت الدولة أن تؤمن السكن لعدد كبير من الموظفين المتوسطين: حي الرياض، حي السلام، أحياء أخرى وكان العقار وكانت الأرض بأثمان مناسبة وفي متناول الجميع..

حقيقة على أن الرصيد العقاري للدولة أخذ ينقص شيئا فشيئا وتدرجيا وهنا أرجع لأقول بأنه الذي نقص ليس الرصيد العقاري للدولة هو الرصيد العقاري للملك الخاص للدولة وهذا هو طلب السؤال فتعدد الأنظمة العقارية في المغرب نجد أن هناك الملك الخاص للدولة هناك الأراضي الملك هناك الأراضي المحفوظة هناك "الكيش" هناك الجموع، هناك أراضي القوات المسلحة الملكية، هناك عدد كبير من أشكال الحبوس، من أشكال ونظم العقاري في المغرب.. هذه العقارات كلها للدولة..

فهل هناك منظور موحد لكي نستطيع أن نضع رهن إشارة المواطنين أراضي قابلة للبناء وبأثمان غير مكلفة اليوم كنجبر بأن ثمن الأرض منين تتبغي تدبير الدار دياك، أو الدويرة دياك كيف تقولوا المغاربة، منين تتبغي ديراها ثمن الأرض ولي كيوصل 50% و60% كيمكن تخذ الأرض ب20 و22 مليون من القطاع الخاص وب25 مليون ويمكن يتقام عليك البني غي ب15 و20 مليون بوسانك الخاصة وبإمكانياتك وبالجهد العائلي وبالجهد ديال الأصدقاء وبواحد مجموعة من

إعطاء سكن لائق للطبقات المتوسطة والفقيرة في المغرب وأقول مرة أخرى بأن هذا العمل الجبار التي تقوم به الوزارة لا يمكننا ألا غناه ثم شجاعته ولكن يجب بعين الاعتبار وأنا معكم فيما يتعلق بالبعد التاريخي وتراكمات البعد التاريخي فيما يتعلق بهذه الأملاك ولكن كذلك البعد التاريخي يثبت بأن المغربي يحبذ الملكية الفردية والمغربي عاش دائما في منزل يملكه هو وعائلته..

لهذا فإنه بالإضافة إلى ما قلتم بالإضافة إلى تجنيد العقار من أجل القطاع الخاص ومن أجل وكل من يريد أن يتدخل في هذا المجال بالضرورة في إطار السياسة العامة للدولة بالإضافة إلى ذلك أن نقوم بتجنيد العقار في إطار التجزئات بإعطاء الطبقات الفقيرة والمتوسطة الإمكانات لبناء منازل فردية وأنا مقتنع بأنه هذه الروح التي أبان عنها السيد الوزير لن تكون لها إلا نتائج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، وشكرا كذلك للسيد الوزير على مساهمته ومنتقل إلى قطاع البيئة بسؤال حول الشواطئ المغربية مولاي إدريس العلوي لكم الكلمة.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.
مرة أخرى كنحتج على رئاسة المجلس لأنها أضاعت فرصة ثمينة للرد على سؤال مهم ديال المنعشين العقاريين والهندسة المعمارية وهذا فريق محترم في الحقيقة لم أفهم هذا التصرف.
شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمين، السادة الزملاء المستشارين المحترمين،
البيئة والاهتمام بها واحترامها من المواضيع التي أصبحت من أمور الساعة بل أصبحت من الأسس التي يركز عليها المحيط الذي نعيش فسلامتنا وإهمالها يؤدي إلى الاختلال التوازنات والأوساخ والأمراض وهكذا نرى أن كثيرا منا لا يكثرثون لأمر البيئة إلا إذا أزعجهم المرض وأصبحوا على سف الهلاك واحترام البيئة يصب في المثل العربي الحكيم الذي يقول "درهم وقاية أفضل من قنطار علاج".

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بواحد الشق جاء في سؤالكم يعني شنو هو المجهود من أجل توحيد الرؤى وتوحيد الأشياء وفك المشاكل المرتبطة بالعقار وهناك اجتهاد كبير تقوم عدة وزارات اللي عندها اليوم la tutelle الوصاية على هذه الأراضي.

فهناك عدة دراسات هناك عدة تدابير اتخذت في الحكومة السابقة وفي الحكومات الحالية من أجل تبسيط وتليين يعني المساطر القائمة اليوم من أجل وضع العقار رهن إشارة الاستثمار يعني آخر شيء أصدرناه هذه واحد المجموعة من الأيام القليلة اعتمدنا وطلبت من الوكالات الحضرية 14 اللي تحت الوصاية ديال الوزارة اعتماد العدالة العقارية في إعداد وثائق التعمير لأنه العقار كان وسيلة للإغناء والافقار بواسطة التعمير وانتم تعلمون الموضوع فطلبنا من مكاتب الدراسات ومن الوكالات الحضرية أنه يجب أن نراعي العدالة ونحن نحضر المجال مستقبلا ونحن نحضر وثائق التعمير ويجب أن نتعامل بالتكافؤ بين كل المالكين العقاريين..

وهناك تدابير كثيرة لا مجال لذكرها عندي اللانحة طويلة اللي كتمشي في السيرورة والسياق ديال السؤال ديالكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب للمستشار السيد المكينسي تفضلوا.

السيد المستشار:

السيد الوزير لا يمكنني إلا أن أهنئكم لأن هذا الموضوع طرح منذ 70 ومع كامل الأسف كان دائما يجابه بعدم إمكانية التنسيق داخل حكومة موحدة وجوابكم يثبت بأن هناك إرادة سياسية في التنسيق بين كل مديري العقار العمومي لأن هناك عدة مديرين للعقار العمومي عندما أنشأت الوكالة العقارية العمومية قامت بدورها إلى الآن للدور الذي أنيط بها قانونيا وأنها استطاعت بأن تجمع في وثائق وان تعطي الإحصائيات الضرورية للقيام بهذا العمل حول الأملاك وحول العقارات التي هي في ملك الدولة أو الجماعات المحلية أو الجماعات السلالية أو أي هيئة عمومية أخرى مؤسسات عمومية إلى آخره.

كذلك لم أكن أريد أن أتطرق إلى هذا الموضوع ولكن ندخل السيد الوزير الذي كان مكتفا وثريا وبما يتعلق بالعدالة إن العدالة في ميدان التعمير يمكنها أن تنتج إمكانات عقارية يمكن أن نقوم باستعمالها من أجل

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، لكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد المرابط كاتب، الدولة المكلف بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين،

بداية أشكركم على سؤالكم وأشكركم على كلامكم فيما يخص كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ومجهودات الحكومة ففيما يخص السؤال المتعلق بالتدابير التي اتخذتها كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في المحافظة على شواطئنا أقول وعيا منا بأهمية الشواطئ السياحية والبيئية والاقتصادية انخرطت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في برنامج الشواطئ النظيفة الذي تسهر عليه مؤسسة محمد السادس للبيئة تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة أسماء.

وفي هذا الإطار تقوم كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بمراقبة جودة الشواطئ المغربية بالتنسيق مع وزارة التجهيز وهذا من السعيدية حتى الداخلة هناك مراقبة دائمة ومستمرة طيلة السنة نراقب فيها جودة شواطئنا ويعني في آخر كل سنة وفي بداية الصيف تقوم كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ووزارة التجهيز بنشر التقرير السنوي لوضعية شواطئنا وهذا التقرير سينشر سيقدم للعموم في غضون الأسبوع المقبل بحول الله، وأقول إن نشر هذا التقرير هذه السنة تزامن مع انخراط المغرب في مسلسل ما يسمى بالعالم الأزرق Le Pavillon Bleu.

يعني كيجسد واحد النوع من التعاون الإيجابي والهادف إلى الرفع من مستوى الشواطئ الدولية وبالنسبة لنا الشواطئ الوطنية هذا يجسد إذا التعاون مع الجمعيات الوطنية والدولية.

حتى لا أطيل عليكم أريد فقط أن أشير إلى سياسة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة تولى أهمية قصوى لمعالجة الملفوظات بشتى أنواعها خاصة الملفوظات السائلة لما لها من تأثير سلبي كبير على البيئة بصفة عامة وعلى شواطئنا فأقول كما قلتم المهمة كبيرة ولكن نحن واعون لأول مرة أقول أن المغرب له سياسة واستراتيجية ومخطط على المدى البعيد والمتوسط والقريب فنحن بدأنا سياستنا فيما يخص معالجة إشكالية البيئة بصفة عامة.

وجوابا على سؤالكم حول العلاقة والتعاون والتعامل مع مؤسسة محمد السادس المكلفة بالبيئة، يعني أقول التعاون المرشح لأن يستمر وبويرة أكبر

نحن في الفريق، في القطب الحركي، قد نبهنا الحكومة عدة مرات وقلنا أننا نرى في مدننا مالا يليق بنا، مالا يليق ببلادنا فالأوساخ وعدم احترام المساحات الخضراء وقطع الأشجار وعدم تجهيز الأحياء الهامشية بما يسمى بضواحي المدن والبنيات التحتية كالتطهير السائل وعدم احترام قوانين التعمير تؤدي إلى تدهور في الوسط الحضري وإلى تلوث مادي ونفسي قد يؤثر سلبا على الساكنة ونبهنا الحكومة كذلك إلى أن البيئة في الوسط القروي وقلنا أن تلوث الأنهار ومجري المياه من أهم الأخطار التي يعرفها العالم القروي وكذلك غياب التطهير السائل والصلب هي من أهم المشاكل التي يعيشها هذا الوسط وقلنا وكم عدد الأكياس السوداء التي نراها متناثرة ومنتشرة في الأوساط الحضرية والقروية وقلنا أن قلع الشجيرات من جذورها في الواحات يؤدي إلى التصحر السريع.

السيد الرئيس هذا الموضوع المهم الذي لا يهم الحكومة وحدها والجماعات المحلية وحدها، بل يهم كل واحد كل مواطن الذي لو رأى النموذج العملي أمامه لطبقه ولتمشى معه المثل على ذلك هو الشواطئ المغربية الذي لمسنا أن هناك تحسنا ملموسا ونظرنا نظافة مستمرة واحتراما للغير ونحن مقبلين على فصل الصيف.

لهذا السيد الوزير المحترم، نسالكم ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الشواطئ والمصطافين وهل هناك من مختبرات تابعة للوزارة لمعاينة ومراقبة قطب الاستجمام؟ وهل هناك تعاون وتنسيق بين الوزارة ومؤسسة محمد السادس للبيئة؟ وأين يتجلى ذلك؟

وكذلك لا تقوتني الفرصة لنسجل المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة ووزارة البيئة في هذا المجال وقد لمس الخاص والعام هذا المجهود لكن الورش البيئي في بلادنا ورش طويل المدى ولا ينفع منه إلا النفس الطويل ولكن نعتقد أن من سار على درب وصل.

وأخيرا السيد الوزير ما هي حصيلة التعاون بين الوزارة وبين الجمعيات والتعاونيات الدولية النشيطة في هذا المجال وختاما أرى أن الوزارة حاضرة في جميع الواجهات وأريد أن تركز على الناطق النائية كإقاليم الراشيدية ورزازات ووطاطا وفي جهود لحماية بيئتها للمناطق والتي تعرف هشاشة بيئية بسبب الجفاف والتصحر. وشكرا السيد الرئيس.

المستفيدين منه للحصول على دبلومات تأهلهم لسوق الشغل من جهة والتشغيل الذاتي من جهة أخرى.

لهذا أسألكم السيد الوزير هلا فكرت وزارتك في إعادة النظر بخصوص شروط ولوج هذه الوحدات من حيث المستوى الدراسي لكل فئة من الفئات التعليمية: الأساسي على حدة، والثانوي على حدة، والعالي على حدة، بدلا من دمج جميع هذه الفئات في سلك تكوين واحد مع مراعاة طبعاً فارق السن في هؤلاء الشباب دبلومات حسب المستويات بدلا من الشهادة الحالية المسلمة إليهم؟ وشكرا لمعالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد وزير التكوين المهني تفضلوا السيد الوزير.

السيد سعيد أولباشا، كتب لولة لمكلف بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد الرئيس المحترم،
السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد النائب المحترم على تفضله بطرح سؤال حول التكوين المهني بالعالم القروي خصوصا عبر الوحدات المتنقلة فأنتم تعلمون أن العالم القروي يشكل نسيجا اقتصاديا مهما وتأهيل الموارد البشرية داخل العالم القروي أصبح اليوم ضرورة ملحة فالوزارة وضعت برنامجا للتكوين بواسطة الوحدات المتنقلة وأنتم تعلمون أن هذا النمط من التكوين أو هذه الوسيلة من التكوين يختتم بتسليم فقط تثبيت المؤهلات وليس دبلوم لأنه تكوين أولا قصير المدة ما بين أسبوعين إلى 4 أشهر يهدف إلى تلقين تكوين تكميلي لطالبي الشغل أو تكوين تحويلي لفائدة بعض العمال وبعض الشباب من أبناء العالم القروي والوزارة سطرت برنامجا طموحا لكي يشمل هذا التكوين عن طريق الوحدات في العديد من المناطق النائية خصوصا المناطق التي تبعد عنها مراكز التكوين داخل الحواضر.

فهذا البرنامج سوف يكتف إن شاء الله وسيخصص خصوصا في المناطق التي تفتقر وتحتاج إلى هذا النوع من التكوين فهناك أيضا أنماط أخرى وهو التكوين بالترج المهني المنظم بمقتضى القانون وهو يلائم خصوصيات العالم القروي، فالتكوين بالترج المهني هو اليوم يتم بنسبة 80٪ تقريبا المدة الإجمالية ديالو داخل المقولة.

على كثير من الأصعدة ونحن في نقاش مستمر حول محاور السياسة البيئية التي يمكن أن نتعاون مع هذه المؤسسة وكذلك مع القطاعات الأخرى حكومية وغير حكومية وأظن أن الوقت وصل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وننتقل إلى قطاع التكوين المهني بسؤال حول ارتقاء التكوين المهني، سؤال طرح من طرف المستشار المحترم السيد أحمد بنعيني لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد بنعيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المبجلان إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير اسمحو لي أن أقول لكم قبل طرح السؤال أنني وجهت إليكم سؤالا كان يحتوي على 3 محاور:

1- التكوين المهني بالعالم القروي والمحور.
2- المساهمة المالية في إطار العقود الخاصة بالتكوين.

والمحور 3 إشراك كفاءات مقاولات الخاصة بالتأطير والتكوين.

لكن لما رجعت وقرأت من جديد السؤال وجدته طويلا واحتراما للوقت المسموح به قانونيا وحفاظا على وقت الجميع اقتصر على المحور 1 وهو التعليم، التكوين المهني في العالم القروي، السيد الوزير في إطار تطوير أنماط التكوين بالعالم القروي عبر الوحدات المتنقلة يعني الوحدات التي تجوب من قرية إلى قرية هذا التكوين الذي أصبح يحظى بأهمية كبرى نظرا لكونه اختيارا بحكم أنه أصبح يشمل على تخصصات جديدة تساهم في التطورات شيئا ما الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بكافة مجالات الحياة العملية.

نعم السيد الوزير نحن نعلم وأنتم تعلمون أن الوزارة جاهدة في تعميم تكوين الشباب بالعالم القروي وتغطية حاجيات المناطق القروية من اليد العاملة المؤهلة بواسطة هذه الوحدات المتنقلة إلا أن الارتقاء بهذا التكوين البسيط يعني المدعو بالبسيط طبعا بمفهوم تغطية حاجيات العالم القروي إلى تعدد مجالات فرص التكوين وتمديد مدته أصبح أمرا ضروريا لتمكين

الملاعب الرياضية كما هو الحال بمدينة الصويرة والإقليم، السيد الوزير هذا السؤال طرحناه من شهر 1 إقليم الصويرة فيه 5 بلديات وفيه 5 ملاعب اليوم حتى ملعب ما كتمارس فيه الرياضة.

حتى بالنسبة للملعب في وسط المدينة أصبح فيه البيع وأصبح فيه يعني لأفراي ديال البلدية وتتسات الرياضة الملعب نناع "المنار" أصبح مهدد بالانهيار وفرضت السلطة المحلية باش يتسد وما بقيش يدخل له شي لاعب لا توقع فيه شي كارثة وخاص الملعب ديال "شميمو" الحيط ديالو كلو دكدك لأجل الإصلاح وهذه سنتين وما تصالحش القاعة المغطاة توقف العمل من شهر 2 الي كان يمكن تكون مجهزة للعمل في شهر 2 لحد الآن مزال معرنا المصير ديالها حتى الحديد اللي هو كاين موجود اليوم بالنسبة لهذه القاعة ولي تيتصدى والمقاول أصبح عاجز عن العمل كما في علم الجميع سكان الإقليم بدراسة المركب في مدينة الصويرة اللي تصرفت فيه وحد الميزانية اللي هي ميزانية لا بأس بها وتفاجئ الجميع بأنه هذا المكان اللي كان غدي يكون فيه هذا المركب تسلم لشركة التجهيز والبناء يعني ولي للسكن ما بقاش للمركب.

السيد الوزير هذا هو السؤال اللي جعلنا باش نطرحوه للرياضة مهمشة في هذا الإقليم وما بقاش حتى الإدارة تهتم هذه الرياضة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أولباشا، كاتب العولة:

شكرا السيد الرئيس نيابة عن زميلي السيد كاتب الدولة المكلف بالشباب أجيب عن تساؤل السيد المستشار المحترم فيما يخص وضعية ملعب سميمو الذي هو ملعب طوله 90m وعرضه 45 m فقد حاولت الجماعة القروية لسميمو إصلاح هذا الملعب ووزارة الشبيبة اعتمدت غلافا ما ليا قدره 100 ألف درهم برسم السنة المالية 96، 97 إلا أنه بعد القيام بالإصلاحات ظهر أن هذه الجماعة القروية لم تخصص أي اعتماد لإنجاز الملعب ونظرا للتوجه العام للمجلس الإقليمي الذي يقضي بالمساهمة الجزئية وليس الكلية في المشاريع المبرمجة من طرف الجماعات.

فقد ارتأى المجلس تحويل الاعتمادات التي كانت مخصصة للملعب المذكور وبقي الحال على ما هو عليه إلى اليوم وظهر أن هناك مشكل مرتبط بالملكية العقارية للأرض المقام عليها الملعب مما يستحيل معه

فهناك العديد من البرامج سطرته الوزارة لدعم هذا التكوين خصوصا مع وزارة الفلاحة وهناك برنامج طموح للتكوين ما يفوق من 60 ألف من بنات وأبناء الفلاحين في العالم القروي في أفق 2005 وهذا البرنامج قد انطلق وهناك أيضا برامج آخر مع قطاع الصناعة التقليدية الخدماتية الإنتاجية.

فهذا النمط من التكوين هو يلانم الخصوصيات فأبناء العالم القروي أيضا يستفيدون علاوة على هذه الأنماط من التكوين يستفيدون أيضا من الداخليات المتواجدة داخل المدن التي فيها مراكز للتكوين ويستفيدون أيضا في إطار عقود خاصة مع دور الطالب من الإيواء داخل هذه الدور تعطى لهم الأسبقية حتى يسهل تكوينهم.

ونحن بصدد إن شاء الله إعطاء نقلة جديدة ودفعة قوية لهذا النمط من التكوين وهذا التكوين وهذا يسمح أيضا لبعض الشباب لتي تتوفر الكفاءات من أن يلجوا للتكوين داخل المؤسسات ومن هنا يمكن لهم من الحصول على دبلوم معترف به وفق كفاءاتهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السي أحمد لكم التعقيب أترجي أن تتقوا في إطار المدة الزمنية المخصصة.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وما كنت لأعقب ولكن الجواب ديالكم كان شافيا وكافيا لهذا أود بهذه المناسبة أتوجه لكم بالشكر والتقدير والثناء وأتمس منكم الاعتناء الكامل بهذا التكوين وخاصة بالنسبة للعالم القروي حتى يستفيد أبناء العالم القروي كما يستفيد زملائهم في المدن وشكرا وأتمنى لكم التوفيق. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ننتقل إلى قطاع الشباب بسؤال حول طبيعة العقود المبرمة بين الأندية الرياضية والنقنين الأجانب السؤال قدم من طرف المستشار المحترم السي الحسين الحداوي تفضلوا لكم الكلمة لا، اسمحلي، أعتذر كاين سؤال قبل منو سؤال تردي حالة الملاعب الرياضية، سؤال طرح من طرف السيد المستشار محمد الرايس تفضلوا.

المستشار السيد محمد الرايس:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين، تعيش الرياضة المغربية خصوصا كرة القدم أزمة حقيقية بسبب الأوضاع المزرية التي أصبحت تعرفها

حنا بغينا يكونو عندنا اللاعبين ومدينة الصويرة هي أول مدينة كانوا فيها اللاعبين من أيام الحماية كان فيها الكرة القدم، وكرة السلة في وحد التاريخ اللي ما كاينش في الدار البيضاء ولي في الرباط وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد الحسين لكم الكلمة لوضع السؤال المتعلق بطبيعة العقود المبرمة بين الأندية الرياضية والتقنيين الأجانب. تفضلوا.

السيد المستشار الحسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير السادة المستشارين،

لقد أصبحت الرياضة تكتشي أهمية بالغة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية حيث قطعت أشواط مهمة نحو الرقي بحيث لم نعد نتكلم عن النوادي الرياضية بل عن مقاولات تجارية قائمة الذات قادرة على رفع رهان المنافسة والتحدي نفس المنحى سلكته الرياضة المغربية بفضل تضافر جهود أبنائها وحشد همهم وطاقتهم الذاتية لكن بعد المعاملات المستجدة والهجينة في أحد النواحي التي أصبحت تطبع الوجه الجديد للرياضيين المعاصرة ومن ضمنها أن بعض الأندية قد أصبحت تبرم عقودا مع تقنيين أجانب بمبالغ فلكية قد تتجاوز في بعض الأحيان 10 مرات ما يتقاضاه الوزراء والدولة لا تعلم بهذا وهؤلاء لا يؤدون شيئا على هذا الربح من هنا مع العلم أن بلدنا والله الحمد يحفل بكفاءات عالية نتهافت عليها الأندية الأجنبية بأثمان بخسة ووفق عروض جد عادية هزيلة في غالب الأحيان..

من بعد هذا نسائلكم السيد حول طبيعة هذه العقود المبرمة؟ وهل تعتبر عقود شغل أو عقود ذات طبيعة خاصة؟ وهل وزارتكم لها أي تدخل في هذا الصدد يمكنها من مراقبة مشروعية هذه العقود المبرمة؟ وتقبلوا سيدي الرئيس فائق التقدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد سعيد أولباشا، كاتب الدولة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

دائما نيابة عن زميلي السيد كاتب الدولة المكلف بالشباب وجوابا على سؤالكم السيد المستشار المحترم فطبيعة العقود المبرمة ما بين الأندية الرياضية والتقنيين يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن القطاع الوصي على الرياضة يبذل ومنذ عقود خلت مجهودات

أي تدخل ممكن لقطاع الوزارة في المساهمة في إصلاحه بخصوص وضعية الملعب "أيت داود" فهذا الملعب هذا لا يتوفر على الماء ولا على الإنارة والوزارة قد رصدت مبلغ 100 ألف لإصلاح أرضيته حتى تكون صالحة للممارسة.

أما بخصوص المجهودات المبذولة في القطاع الرياضي بالإقليم، فنظرا لإقبال شباب الإقليم على رياضة كرة السلة هناك السلة هناك مشروع لإحداث قاعة مغطاة بمدينة الصويرة لكل الرياضات ككرة السلة كرة اليد، الكرة الطائرة، التنس.. إلى آخره بغلاف مالي قدره خمسة ملايين وتسعمائة ألف درهم موزع ما بين القطاع الوصي والجهة والجماعة الحضرية. ووزارة الشبيبة والرياضة تساهم بمبلغ ديال أربعة مليون ديال درهم بالإضافة إلى توفير التأطير الإداري والتقني للسهر على التنشيط الرياضي وضمان التسيير الإداري وكذلك صيانة المعدات وتجديدها. والأشغال جارية الآن على قدم وساق لبناء هذه المعلمة.

كما يوجد هناك أيضا ملعب بمدينة الصويرة. الملعب البلدي لكرة القدم وقد رصد المجلس البلدي لمدينة الصويرة مبلغ 300 ألف درهم لتحقيق هذا المشروع ليكون لبنة أخرى لتحقيق منشآت رياضية أخرى حديثة تلبى حاجيات وطموحات الرياضيين والرياضيات في الإقليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للمستشار، تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على جوابك غير فيما يخص هذه القاعة المغطاة تتقوله بأنه من شهر 2 والعمل توقف فيها إلى يومنا هذا بعد هذا الشيء كل اللي سمعت السيد الوزير كايه الميزانية والعمل موقف اللي تتطلب من السيد الوزير هو تنفيذ هذا المشروع حنا نتشوفو في الميزانية من الميزانيات متوصلاش بها المقولة بها اليوم عملت وقفت العمل ديالها.

وملاحظة أخرى اللي هي ديال الملعب ديال الصويرة اللي هي اليوم كانت الميزانية تصرفات من أجل يعني إنشاء مركب في مدينة الصويرة وتصرفات 800 مليون ديال السنتم لأجل الدراسة ديال المركب السيد الوزير حنا ما بقيناش نشوفو غير الدار البيضاء والرباط بغينا المركبات بالنسبة للصويرة أسفي المدن الصغرى إلخ. بقينا نتشوفو غير الدار البيضاء اللاعبين راهم في الدار البيضاء أولى في الرباط حتى

وواجبات كل طرق والعقوبات التي تطرح في حالة الإخلال طرق بصفة منفردة ببوده والجهة المخولة للبت في النزاعات كما تم وضع مشروع اتفاقية نموذجية لدى الجامعة. وللإشارة فإن إجراءات هذه الاتفاقية رهين بتطبيق مشروع الإصلاح الكروي في صيغته. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هناك تعقيب للحاج الحسين وشكرا.

السيد المستشار الحسين الحداوي:

أحنا اللي كنا ككتسناو منو هو واش هاذ المدرب كيخلصو الضريب، هذه هي الأولى اللي ما سمعناش. ثانيا كيعرف الجميع أن الرياضة المغربية حزينة هذه الأيام الحكومة ديال التناوب لم تشر إطلاقا للرياضة الحكومة الحالية لا يوجد بها أي قطاع حكومي مختص بها والدليل على هذا الجواب الذي أقيته على السيد وزير الشباب ها نحن كنسمعه على لسان السيد الوزير التكوين المهني الذي ينوب عنه إذن السؤال ديالي مفهوم وباين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم بهذا نكون قد جننا على نهاية كافة الأسئلة التي وضعت. نشكر باسمكم جميعا السيد الوزير الذي شارك وساهم في إغناء الحوار، وشكرا لكم جميعا. رفعت الجلسة.

جبارة على مستوى التكوين. والتكوين المستمر للأطر التقنية والإدارية حتى يستجيب لحاجيات التنظيمات الرياضية.

إلا أن هناك بعض الأندية وخصوصا تلك التي تطمح إلى لعب أدوار طلائعية على الصعيد القاري والإقليمي وتسعى للحفاظ على المكانة المتميزة التي تتبوأها دأبت على جلب مدربين مشهود لهم عالميا بالكفاءة والتجربة الميدانية وبالنظر لكون هذه الأندية هي جمعيات مؤسسة وفق ظهير الحريات العامة فإن لها كامل الصلاحية في انتقاء المؤطرين التقنيين والإداريين، وجرت العادة أن الاتفاقية المبرمة ما بين المدربين والأندية تتم وفق عقود شغل تحترم في الغالب الإجراءات القانونية المعمول بها أي تحديد أولي لحقوق وواجبات كل طرف في العقد والجهة الوصية.

وتتكفل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم من خلال لجنة القوانين والأنظمة بالتأهيل والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتتبعها وفي حالة وجود أي نزاع أو خلاف يتم اللجوء إلى القضاء، بخصوص المدربين الأجانب الذين يتم استقدامهم.

فبالإضافة إلى الإجراءات العادية السالفة الذكر يتم بعث نسخة من العقد إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم حيث أن الجامعة الوطنية مدعوة للالتزام بالإطار العام المحدد من قبل هذا الاتحاد في العديد من القضايا ومن ضمنها عقود المدربين.

وفي هذا الصدد ووعيا من القطاع بضرورة تقنين مهمة التدريب فإن ترسانة هامة من مشاريع القوانين موضوعية الآن لدى الأمانة العامة للحكومة منها ما رأي النور ونقصد مرسوم إحداث دبلوم الدولة للمدرب الرياضي المتخصص والذي نعتبره أداة هامة ستقطع الطريق كليا على الارتجالية التي تطبع هذا المجال وكذلك للرفع من المستوى المعرفي والمهني للأطر الوطنية وتحضير الإقبال على خدماتها من قبل الأندية الوطنية.

كما أن هناك نصوصا أخرى تطبيقية ستري النور قريبا وفي نفس السياق دائما وفي إطار إصلاح مشروع كرة القدم فإن من بين النقاط الهامة التي ركز عليها المشروع النظام الخاص بالمدرب والذي أوكل في إعداده لأطر الاتحاد لأطر قانونية محكمة واعتمد في صياغته على مدونة الشغل والقواعد المحددة من قبل الاتحاد الدولي وقانون التربية البدنية وخصوصا المادة 18 حيث يحدد بدقة متناهية طبيعة العقد وحقوق